**Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)**
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 1, Issue 4, October-December 2023, Page No: 254-277
Website: https://www.aajsr.com
**SJIFactor 2023: 3.908** **معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.51** **ISI 2023: 0.337**

# تدخل الناتو في ليبيا من منظور المدرستين المعيارية والواقعية

د. عبد السلام أحمد محمد الدبيب [1*]، د. ميلاد مسعود محمود نمريش [2]
[2،1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

# NATO's intervention in Libya from the perspective of the two Normative and Realist schools

Abdussalam Ahmed Mohammed Adbeib [1*], Milad Masoud Mohmoud Nemrish [2]
[1,2] Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

| | | |
|---|---|---|
| *المؤلف المراسل | aldbeb2004@gmail.com | *Corresponding author |
| **تاريخ الاستلام:** 2023-10-01 | **تاريخ القبول:** 2023-11-13 | **تاريخ النشر:** 2023-12-02 |

**الملخص**

تحلل هذه الدراسة التدخل الغربي في ليبيا من منظور نظريتين في العلاقات الدولية وهما: المعيارية والواقعية. سيتم استخدام هاتين النظريتين لتحديد ما إذا كان تدخل الناتو في ليبيا هو حرب دولية ضد نظام القذافي، أو ما إذا كان تدخل الغرب تدخلاً إنسانيًا في الأساس وفقًا للنظرية المعيارية ومبدأ مسؤولية الحماية. تهدف الدراسة إلى تحديد أي من النظريتين يقدم تفسيرًا منطقيًا لتدخل الغرب في ليبيا في عام 2011. وعلى هذا النحو، فإن هذا التحليل النظري المقارن يحدد ما إذا كان تدخل الغرب في ليبيا في عام 2011 ناتجًا عن السياسة الواقعية، وبالتالي وصف هذا التدخل الغربي بأنه حرب دولية شنها الغرب ضد نظام القذافي الذي تحدى الهيمنة الغربية لأكثر من أربعة عقود، أو ما إذا كان يمكن تصنيف العمليات العسكرية الغربية في ليبيا في عام 2011 على أنها تدخل معياري وفقًا للنظرية المعيارية، التي تتسق مع مبدأ مسؤولية الحماية الذي يهدف إلى حماية المدنيين كجزء من التزام الغرب المعياري بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.

**الكلمات المتاحية:** التدخلات الخارجية، النظرية المعيارية، النظرية الواقعية، مبدأ مسؤولية الحماية، الناتو، ليبيا.

**Abstract**

This study analyzes the Western intervention in Libya from the perspective of two theories of international relations: normative and realist. These two theories will be used to determine whether NATO's intervention in Libya was an international war against the Gaddafi regime, or whether the West's intervention was essentially humanitarian according to the normative theory and responsibility to protect. The study aims to determine which of the two theories provides a logical explanation for the West's intervention in Libya in 2011. As such, this comparative theoretical analysis determines whether the West's intervention in Libya in 2011 resulted from de facto policy, and thus characterizes this Western intervention as An international war waged by the West against the Gaddafi regime that challenged Western hegemony for more than four decades, or whether Western military operations in Libya in 2011 can be classified as a normative intervention according to the normative theory, which is consistent with the principle of the responsibility to protect (R2P) which aims to protect

civilians as part of the West's normative commitment to the United Nations Universal Declaration of Human Rights.

**Keywords**: Foreign Interventions, Normative Theory. Realist Theory, Responsibility to Protect, NATO, Libya.

**مقدمة**

في عام 1911، تم غزو ليبيا واستعمارها من قبل إيطاليا حتى عام 1942 عندما طردت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية) إيطاليا من ليبيا، وأصبحت ليبيا بعد ذلك تحت إدارة قوى الحلفاء حتى عام 1951. في ذلك الوقت، قررت الأمم المتحدة تأسيس ليبيا كملكية مستقلة تتكون من مقاطعات طرابلس وبرقة وفزان تحت قيادة الملك محمد إدريس، الذي أطيح به في النهاية من خلال انقلاب عسكري بقيادة العقيد معمر القذافي، الذي أعلن ليبيا دولة جمهورية وأعاد تسميتها بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

تميز نظام القذافي في الجماهيرية الليبية (1969-2011) بعلاقات عدائية مع الغرب (ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، وسوف يتضح أن هذه العلاقات العدائية كانت محورية في الإطاحة بنظام القذافي أثناء تجربة ليبيا الخاصة مع احتجاجات الربيع العربي في عام 2011. في فبراير 2011، اندلعت الاحتجاجات في جميع أنحاء المدن الليبية، مستوحاة من الثورات الشعبية في مصر وتونس المجاورتين. وقد تصاعدت الانتفاضة الليبية إلى حرب أهلية في مارس 2011. يقال إن تقارير العنف اللاإنساني من قبل نظام القذافي ضد قوات المتمردين دفعت إلى تبني القرار 1973 من قبل مجلس الأمن الدولي في مارس 2011، الذي حظر جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي، وفرض عقوبات على نظام القذافي وأنصاره، كما سمح بالتدخل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا.

**المشكلة البحثية**

تُعد ليبيا البلد العربي الوحيد الذي شهد تدخلاً عسكريًا خارجيًا أثناء ثورات الربيع العربي. وثمة رأيان حول هذا التدخل، حيث يرى فريق من الباحثين أن تدخل الناتو في ليبيا في 2011 كان يهدف إلى حماية المدنيين وفقًا لفرضيات النظرية المعيارية، التي تتسق أيضًا مع مبدأ مسؤولية الحماية Responsibility to Protect (R2P)، بينما يرى فريق آخر أن دول حلف الناتو استغلت فرصة الانتفاضة الليبية لتصفية حسابها القديم مع القذافي والإطاحة به وفقً لفرضيات المدرسة الواقعية. يرى هذا الفريق أن تدخل الناتو في ليبيا كان بمثابة حرب دولية للقضاء على نظام القذافي. لذا، ستقدم هذه الدراسة تحليلاً نظريًا مقارنًا بين المدرستين المعيارية والواقعية لتحديد ما إذا كان تدخل الناتو في ليبيا كان يهدف إلى حماية المدنيين كجزء من الالتزام المعياري للغرب بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، أو كان التدخل ناتجًا عن السياسة الواقعية، وبالتالي وصف هذا التدخل الغربي بأنه حرب دولية شنها الغرب ضد نظام القذافي الذي تحدى الهيمنة الغربية لأكثر من أربعة عقود. لذا، تسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

**ما هو الغرض من تدخل الناتو في ليبيا في عام 2011 وفقًا للمدرستين المعيارية والواقعية؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الأتية:

- ما هي فرضيات المدرستين المعيارية والواقعية فيما يخص تدخل الناتو في ليبيا؟
- ما هي معايير التدخل في ليبيا وفقًا لمبدأ مسؤولية الحماية؟

**فرضية الدراسة**

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها أن تدخل الناتو في ليبيا بعد الانتفاضة الليبية في 2011 كان يهدف بشكل أساسي إلى الإطاحة بنظام القذافي للتخلص من عدو قديم للغرب لطالما كان مناهضًا ومتحديًا للسياسات الغربية أثناء فترة حكمه.

**الأدبيات السابقة**

سوف يتم تقسيم الأدبيات السابقة إلى محورين: المحور الأول يتناول الأدبيات السابقة حول النظرية المعيارية، والمحور الثاني يتناول الأدبيات السابقة حول النظرية الواقعية:

**أولاً: أدبيات النظرية المعيارية**

وفقًا ل براون[1]، و فروست[2]، و فيبوتي و كوبي[3]، و نيثلينج[4]، تركز النظرية المعيارية في العلاقات الدولية على ما يجب أن يكون، والطريقة التي يجب أن يتم بها تنظيم العالم وتفضيلات القيمة التي يجب أن يتخذها صانعو القرار السياسي. تسعى النظرية المعيارية في المقام الأول إلى معالجة القضايا المعيارية المتعلقة بمعايير السلوك والحقوق والمسؤوليات والواجبات التي تشمل الأفراد والدول والنظام الدولي .على وجه الخصوص، تركز النظرية المعيارية على القضايا المعيارية في العلاقات الدولية، مثل الأهمية الأخلاقية لاستقلال الدولة وحدودها، والأسئلة المعيارية المرتبطة بها حول متى يجب على الدول التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأخلاقيات الحرب، وحقوق الإنسان، و قضايا التدخل السياسي والعسكري، ومسألة عدالة التوزيع في النظام الدولي.يتم التعامل مع كل هذه القضايا المعيارية من قبل مختلف المدارس الفرعية للنظرية المعيارية. وهكذا يمكن للمرء أن يؤكد أن النظرية المعيارية تتعامل مع الأبعاد الأخلاقية للسياسة العالمية.

**ثانيًا: أدبيات النظرية الواقعية**

وفقا ل جاكسون و سورنسن[5]، و وولفورث[6]، تعد الواقعية صراع بين الدول، والحرب هي نتائج حتمية في النظام الدول. تعطي الواقعية الأولوية للطبيعة البشرية الأنانية، والفوضى، وتراكم القوة المطلق، والأمن القومي وبقاء الدولة في تفسيرها لكيفية تشجيع النظام الدولي للصراع بين الدول. ووفقًا ل ناى[7]، و بيك و كريتشلي[8]، و شيمكو[9]، الطبيعة البشرية أنانية بشكل أساسي، وتهتم بالمصلحة الذاتية وتراكم القوة، مما يجعل الصراع بين البشر أمرًا لا مفر منه .أن مثل هذه الأنانية البشرية والحث على السلطة يترجم إلى أنانية الدولة لأن الدول يديرها البشر الأنانيون وهم الفاعلون الأساسيون في السياسة العالمية في ظل غياب حكومة عالمية، مما يؤدي إلى نظام دولي يتكون من دول تسعى بعقلانية وأنانية إلى تحقيق مصالحها الوطنية وأمنها على حساب الدول الأخرى، وتكون النتيجة النهائية نظامًا دوليًا يتسم بمعضلة أمنية وصراعات على السلطة.

---

[1] Brown, C. 1992. International Relations Theory: New Normative Approaches. HarvesterWheatsheaf Publications, Hertfordshire

[2] Frost, M. 1996. Ethics in International Relations: A Constitutive Theory. Cambridge University Press, Cambridge.

[3] Viotti, P.R. and Kauppi, M.V., 1987. International Relations Theory: Realism, Pluralism,Globalism. Macmillan Publishing Company, New York

[4] Neethling, T. 2004. The development of normative theory in International Relations: somepractical implications for norm-based and value-based scholarly inquiry. http://www.koersjournal.org.za/index_php/koers/article/download/295/261/

[5] Jackson, R. and Sorensen, G. 1999. Introduction to International Relations: Theories andApproaches. Oxford University Press, Oxford.

[6] Wohlforth, W.C., 2012. “Realism and foreign policy”, in Smith S, Hadfield, A. and Dunne, T (eds.), Foreign Policy: Theories, Actors and Cases. Oxford University Press, Oxford

7 Nye, J.S. 2014. Understanding Global Conflict and Cooperation: Introduction to Theory and History. Pearson, Essex.

8 Pick, O. and Critchley, J. 1974. Collective Security. Macmillan, Basingstoke.

9 Shimko, K.L., 1992. “Realism, Neorealism and American Liberalism” The Review of Politics, Vol. 54, No. 2, p.286.

على هذا النحو، فإن الأدبيات الحالية منقسمة في تفسيرها لتدخل الناتو في ليبيا. وبالتالي، سوف تفحص هذه الدراسة هذه الروايات المتناقضة لتدخل الناتو في ليبيا في عام 2011 بطريقة نظرية (باستخدام النظريتين الواقعية والمعيارية)، بهدف الحكم على أي من منظوري العلاقات الدولية المتنازعين يقدمان تفسيرًا مقنعًا عن الدافع وراء تدخل الناتو في ليبيا - الدولة العربية الوحيدة التي اجتذبت التدخل العسكري الأجنبي المباشر (الناتو) خلال الربيع العربي.

**الإطار النظري**

سوف يعتمد الإطار النظري علي نظريتين متضاربتين وهما: النظرية المعيارية، والنظرية الواقعية، اللتان ستكونان بمثابة نقاط مرجعية في تحقيق هدف الدراسة التمثل في تحديد ما إذا كان تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 مدفوعًا بالالتزام بحماية الشعب الليبيي، وذلك وفقً للنظرية المعيارية، والتحقق من أن تدخل الناتو من الممكن وضعه في إطار معيار مسؤولية الحماية الصادر عن الأمم المتحدة، أو إن هذا التدخل كان تدخلًا انتهازيًا هدفه شن حرب دولية على نظام القذافي للإطاحة به، وفقً للنظرية الواقعية، وذلك لتقديم تفسير واقعي لعملية الناتو العسكرية في ليبيا.

**أولاً: النظرية المعيارية**

تركز النظرية المعيارية في العلاقات الدولية على ما يجب أن يكون، والطريقة التي يجب أن يُنظم بها العالم، وتفضيلات القيمة التي يجب أن يتخذها صانعو القرار السياسي. وهكذا، تختلف النظرية المعيارية عن نظريات العلاقات الدولية الإمبريقية مثل الواقعية، من حيث أنها لا تركز فقط على ما هو موجود، ولكنها تركز على عالم مثالي، وتسعى إلى تغيير النظام العالمي الحالي[10]. تسعى النظرية المعيارية في المقام الأول إلى معالجة القضايا المعيارية المتعلقة بمعايير السلوك والحقوق والمسؤوليات والواجبات التي تشمل الأفراد والدول والنظام الدولي. على وجه الخصوص، تركز النظرية المعيارية على القضايا المعيارية في العلاقات الدولية، مثل الأهمية الأخلاقية لاستقلال الدولة وحدودها، وأخلاقيات الحرب، وحقوق الإنسان، وقضايا التدخل السياسي والعسكري[11]. تناولت المدارس الفرعية للنظرية المعيارية هذه القضايا المعيارية، وهكذا يمكن أن نؤكد أن النظرية المعيارية تتعامل مع الأبعاد الأخلاقية للسياسة العالمية.

يُقال إن النظرية المعيارية هي نظرية ما قبل الحداثة ونظرية الحداثة، والتي تعود أصولها إلى النظريات السياسية للفلاسفة السياسيين الكلاسيكيين مثل أفلاطون وإيمانويل كانط، والتي طورها فلاسفة معياريون حديثون مثل جون رولز. علاوة على ذلك، يُقال إن القضايا المعيارية أصبحت أكثر صلة بالمناقشات حول السياسة الخارجية، ومن الأمثلة على ذلك المناقشات التي تركز على كيفية الاستجابة لدعوات التدخل الإنساني في الدول التي تعاني من صراع أهلي[12].

شقت القضايا المعيارية الجديدة طريقها إلى النظريات المعيارية المعاصرة وجدول أعمال السياسة الخارجية للدول، وتشمل هذه القضايا المعيارية أسئلة مثل: كيف يجب على الدول أن تستجيب لأشكال غير تقليدية من العنف مثل الإرهاب العابر للحدود، وكيفية التعامل مع قضية الانتشار النووي المثيرة للجدل، وكيف يجب أن تعامل الدول المضيفة اللاجئين من الدول الأخرى، وكيف ينبغي تنظيم المنظمات الدولية. بعد تحديد جوهر النظرية المعيارية، سيناقش القسم الفرعي التالي المدارس الفرعية المختلفة للنظرية المعيارية، والقضايا المعيارية التي تركز عليها هذه المدارس.

**المدارس الفرعية المختلفة للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية:**

هناك نقاش جدير بالملاحظة داخل نظرية العلاقات الدولية هو ذلك الموجود بين الكوزموبوليتانية والمجتمعية (نظريتين فرعيتين للنظرية المعيارية). الكوزموبوليتية هي منظور معياري ينشأ من نظرية كانط المعيارية العالمية للسلام الدائم. جادل كانط أنه بما أن الدول لا تستطيع منع الحرب بنفسها، فيجب

[10] Viotti, P.R. and Kauppi, M.V., Op. Cit. p.5.

[11] Neethling, T. Op. Cit.

[12] Oxford University. 2015. Review of International Relations Theories. http://global.oup.com/uk/orc/politics/ir_theory/dunne4e/student/revision/ch13/

على الدول أن تتعاون وأن توافق بشكل جماعي على ستة مواد أولية لتحقيق السلام الدائم فيما بينهم والتي ستؤدي إلى مجتمع عالمي متناغم من الدول. المادة الأولية الأولى التي يمكن أن تؤدي إلى السلام هي أن توقع الدول معاهدات سلام صادقة ليست مزيفة تخفي أجندة خفية لإشعال الحرب في وقت لاحق. تدعو المادة الأولية الثانية إلى حماية سيادة الدولة (حكم القانون الدولي الذي ينص على أن لكل دولة الحق في ممارسة سلطتها المستقلة داخل أراضيها، دون انقطاع بتأثيرات خارجية من الدول الأخرى)، في حين أن المادة الثالثة من السلام الدائم تدعو إلى إلغاء جيوش الدولة الدائمة تدريجياً. المادة الرابعة تؤكد أن ديون الدولة لدولة أخرى لا ينبغي أن تستخدمه الأخيرة للسيطرة على الأولى؛ بينما تؤكد المادة الخامسة لمجتمع عالمي مسالم أنه لا ينبغي لأي دولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. المادة السادسة لإحلال سلام دائم بين دول العالم تؤكد أن الدول المتحاربة يجب أن تظهر سلوكًا أخلاقيًا أثناء الحرب وألا ترتكب فظائع تجعل العلاقات الودية في المستقبل مستحيلة، مثل قتل المدنيين الأبرياء[13]. وهكذا يمكن أن نؤكد أن نظرية السلام الدائم لكانط هي منظور معياري كوزموبوليتاني (عالمي).

يهيمن على النظرية المعيارية المعاصرة بين الكوزموبوليتانية والمجتمعية جدل حول عدد من القضايا، مثل أخلاقيات استقلالية الدولة، وقضايا حقوق الإنسان، والعدالة التوزيعية ومسألة التدخل. الكوزموبوليتانية المعاصرة هي منظور معياري عالمي يؤكد أن جميع الأفراد في جميع أنحاء العالم هم أعضاء في الجنس البشري، وعلى هذا النحو، يولدون بحقوق طبيعية متساوية[14]. نظرًا لحقيقة أن جميع شعوب العالم تمتلك حقوقًا عالمية للإنسان، فإن الكوزموبوليتانية تؤكد أيضًا أن جميع الناس على مستوى العالم يتمتعون بمكانة أخلاقية متساوية تتجاوز استقلالية الدولة. هذا يعني أن الكوزموبوليتانية تدافع عن المواطنة العالمية وترفض استقلال الدولة وحدودها الجغرافية إذا حددت بعض الأشخاص على أنهم "غرباء" بطريقة تشير إلى أن هؤلاء "الغرباء" لا يتمتعون بنفس حقوق الإنسان والمكانة الأخلاقية مثل أولئك الذين تم تعريفهم على أنهم "مواطنين" من هذه الدول[15]. وهكذا، تفترض الكوزموبوليتانية أن الكونية يجب أن تحل محل الحكم الذاتي للدولة، وأن الأفراد هم أصحاب الحقوق والواجبات الأساسية. علاوة على ذلك، تفترض الكوزموبوليتانية أنه في حالة فشل دولة ذات سيادة في حماية مواطنيها أو انتهاك حقوق مواطنيها، فإن الجهات الخارجية تتحمل المسؤولية ويكون لها الحق في التدخل.

على عكس التركيز الكوني للكوزموبوليتانية، تزعم المجتمعية بأن استقلالية الدولة ضرورية وهي مستمدة من حقيقة أن الإنسان بطبيعته عضو في مجتمع معين، مثل الدولة[16]. هذا يعني أن الأفراد هم أولاً وقبل كل شيء أعضاء في المجتمع، ويكسبون مكانتهم وهويتهم من هذا المجتمع. وبالتالي، فإن الفرد هو أولاً وقبل كل شيء عضو في مجتمع (أو دولة)، سواء كان مجتمعًا بريطانيًا أو مسلمًا أو مسيحيًا. لذلك يؤكد أنصار المجتمعية على الأهمية الأخلاقية للمجتمعات (أو الدول) التي ينتمي إليها الأفراد، والولاءات والوطنية التي يجب أن تربط الأفراد بمجتمعاتهم[17]. على هذا النحو، فإن المجتمعية تدافع عن مبدأ عدم التدخل. وبالتالي، فإن الدولة في المجتمعية هي نوع من المجتمع، ولها أهمية قصوى. وبهذا المعنى، فإن المجتمعية تتمحور حول الدولة، على عكس الكوزموبوليتانية العالمية التي ترى أن المواطنة العالمية أكثر أهمية من الدولة أو المجتمع الذي ينتمي إليه الأفراد.

تحدد النظرية المعيارية ثلاث حالات يمكن فيها تبرير أو إضفاء الشرعية على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى: **أولاً**، تفترض النظرية المعيارية أن الدول قد تتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض إذا وقعت اتفاقية، مثل معاهدة، تسمح بمثل هذا التدخل. على سبيل المثال، نظرًا لأن جنوب إفريقيا عضو في الأمم المتحدة ووقعت على ميثاقها (وهو المعاهدة التأسيسية للأمم المتحدة)، فهذا يعني أن جنوب إفريقيا ملزمة قانونًا بمواد ميثاق الأمم المتحدة وملزمة بمساعدة الأمم المتحدة في السعي لتحقيق هدفيها الرئيسيين:

---

[13] Brown, C., Op. Cit. p. 31.

[14] Bakan, Z.A. 2014. Normative Theory in IR: Frost's Constitutive Approach https://www.academia.edu/1188072/NORMATIVE_THEORY_IN_IR_FROST_S_CONSTITUTIVE_APPROACH

[15] Oxford University, Op. Cit.

[16] Bakan, Op. Cit., p. 6.

[17] Oxford University, Op. Cit.

الحفاظ على السلام والأمن العالميين، وكذلك حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، فإن جنوب إفريقيا ملزمة قانونًا بتأييد أي قرار للأمم المتحدة يدعو الدول الأعضاء إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو معينة تنتهك حقوق الإنسان لمواطنيها من خلال أعمال محظورة مثل الإبادة الجماعية[18].

**ثانيًا،** تفترض النظرية المعيارية أن الدولة سيكون لها ما يبررها أخلاقياً للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة إذا كانت الأخيرة تخلق صعوبات لا تطاق للأولى. على سبيل المثال، إذا شعرت تشاد أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت ضد المسيحيين في جمهورية إفريقيا الوسطى من قبل جماعة سيليكا المسلمة المتمردة التي استولت على السلطة في مارس 2013 (الانقلاب الذي أشعل فتيل حرب أهلية معقدة بين حكومة سيليكا الفعلية، والقوات الحكومية المخلوعة في جمهورية إفريقيا الوسطى، ومختلف الجماعات المسلحة الأخرى)، فإن تدخل تشاد في جمهورية إفريقيا الوسطى سيكون مبررًا، خاصة إذا كان بعض مواطنيها ضحايا[19].

**ثالثًا،** تفترض النظرية المعيارية أن الدول الأخرى قد تتدخل بشكل مبرر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى إذا كانت تلك الدولة تقوض بشكل صارخ الكرامة الإنسانية لمواطنيها. تشير الكرامة الإنسانية إلى شعور الفرد أو المجموعة بتقدير الذات واحترام الذات. ومع ذلك، فإن مثل هذه التدخلات الإنسانية مثيرة للجدل لأنه يمكن الجدال بأن ما قد تعتبره دولة ما انتهاكًا لكرامة الإنسان يمكن أن تعتبره دولة أخرى بمثابة طقوس ثقافية باستثناء هذه المبررات الأخلاقية الثلاثة للتدخل، تؤكد النظرية المعيارية أن المعيار الدولي العام هو عدم التدخل، مما يعني ببساطة أنه لا يُسمح للدول بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خارج الحالات الخاصة الثلاث المذكورة أعلاه حيث يكون التدخل مبررًا أخلاقياً. باستثناء هذه المبررات الأخلاقية الثلاثة للتدخل، تؤكد النظرية المعيارية أن المعيار الدولي العام هو عدم التدخل، مما يعني ببساطة أنه لا يُسمح للدول بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خارج الحالات الخاصة الثلاث المذكورة أعلاه حيث يكون التدخل مبررًا أخلاقياً. باستثناء هذه المبررات الأخلاقية الثلاثة للتدخل، تؤكد النظرية المعيارية أن المعيار الدولي العام هو عدم التدخل، مما يعني ببساطة أنه لا يُسمح للدول بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خارج الحالات الخاصة الثلاث المذكورة أعلاه حيث يكون التدخل مبررًا أخلاقياً[20].

كما تناولت الأمم المتحدة بالتفصيل موضوع التدخل المثير للجدل الذي أثارته النظرية المعيارية، ووضعت إطارًا مقبولًا عالميًا يحدد الأسس التي تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أساسها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو أخرى. يُعرف إطار عمل الأمم المتحدة هذا باسم مسؤولية الحماية. كان اعتماد الأمم المتحدة لمبدأ التدخل وفقًا لمسؤولية الحماية نتيجة للعديد من الوثائق الأساسية السابقة التي طورت وعززت مفهوم مسؤولية الحماية. اقترح التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1999 اعتماد سياسة التدخل الإنساني كأسباب مبررة لانتهاك سيادة الدولة عندما تفشل الدولة في حماية مواطنيها، أو تنتهك هي نفسها حقوق الإنسان[21]. لذا، يفوض مبدأ مسؤولية الحماية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة ترتكب أو تكون غير قادرة أو غير راغبة على حماية سكانها من انتهاكات حقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية[22].

بناءً عليه، مبدأ مسؤولية الحماية يتماشى مع الشروط الثلاثة المنصوص عليها في النظرية المعيارية للتدخل المشروع .على هذا النحو، تشكل النظرية المعيارية ومبدأ مسؤولية الحماية الإطار الذي سيتم

---

[18] Brown, Op. Cit, p. 112.
[19] Ibid.
[20] Ibid.
[21] Annan, K. 1999. Secretary-General Annual Report to General Assembly. https://www.un.org/press/en/1999/19990920.sgsm7136.html
[22] United Nations. 2014. The Responsibility to Protect. http://www.un.org/en/preventgenocide/rwanda/pdf/Backgrounder%20R2P%202014.pdf

استخدامه لتحليل مدى إمكانية تفسير تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 على أنه تدخل إنساني معياري، أو تدخل وفقًا لمبدأ مسؤولية الحماية.

**ثانيًا: النظرية الواقعية**

من المهم أن نلاحظ أن الواقعية هي إحدى نظريات العلاقات الدولية التي تتكون من مدرستين فرعيتين رئيسيتين: الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة. في حين أن هاتين المدرستين الفرعيتين تحملان العديد من الافتراضات المتشابهة حول كيفية أداء السياسة الدولية، إلا أنهما تختلفان من حيث ما يعتقدان أنه القوة الدافعة الرئيسية وراء تصرفات الأفراد أو الدولة في النظام الدولي. توضح الأقسام الفرعية التالية المدرستين الفرعيتين اللتين تشكلان الواقعية وهما: الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة.

**الواقعية الكلاسيكية وفرضياتها حول السياسة الدولية**

الواقعية الكلاسيكية هي المدرسة الواقعية الأصلية للفكر التي نشأت منها الواقعية الجديدة. الواقعية الكلاسيكية هي وجهة نظر واقعية تعطي الأولوية للطبيعة البشرية؛ الأمن القومي؛ وبقاء الدولة في شرحها لكيفية عمل النظام الدولي[23]. بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين، فإن الطبيعة البشرية أنانية بشكل أساسي، وتهتم بالمصلحة الذاتية وتراكم القوة، مما يجعل الصراع بين البشر أمرًا لا مفر منه. تُترجم هذه الأنانية البشرية والحاجة إلى السلطة إلى أنانية الدولة لأن الدول يديرها البشر الأنانيون وهم الفاعلون الأساسيون في السياسة العالمية في غياب حكومة عالمية، مما يؤدي إلى نظام دولي يتكون من دول تسعى بعقلانية وأنانية إلى تحقيق أهدافها، والمحصلة النهائية هي نظام دولي يتسم بمعضلة أمنية وصراع على السلطة[24].

من بين المساهمين الرئيسيين في الواقعية الكلاسيكية "ثوسيديديس"، ونيقولا مكيافيلي، وتوماس هوبز، وهانز مورجنثاو.

كان "ثوسيديديس" واقعيًا كلاسيكيًا وصف العلاقات الدولية بين دول المدن اليونانية بأنها تتميز بالمنافسة على السلطة، وبلغت ذروتها في الصراع. اعتقد ثوسيديديس أن الحروب بين دول المدن اليونانية كانت بسبب دافع القادة اليونانيين الفطري للسلطة وكذلك التوزيع غير المتكافئ للسلطة بين دول المدينة. عندما اتحدت دول المدن الأقل قوة معًا لضمان بقائها وتوازن قوتها ضد الدول القوية، شعرت دول المدن القوية بالتهديد ولجأت إلى الهجوم، مما أدى إلى الحروب البيلوبونيسية[25]. وهكذا، اعتقد ثيوسيديدز أن شهوة البشر الفطرية للسلطة أدت إلى نظام دولي يتميز بالصراعات على السلطة بين الدول.

كان نيقولا مكيافيلي واقعيًا كلاسيكيًا ركز وصفه الواقعي للسياسة العالمية على الطبيعة الأنانية والعنيفة للبشر، والدول باعتبارها الجهات الفاعلة الأساسية في السياسة العالمية؛ وأهمية المصلحة الوطنية والأمن القومي في السياسة الدولية. جادل مكيافيلي أنه نظرًا لحقيقة أن جميع الدول عقلانية ولديها سياسة خارجية مشتركة تتمثل في السعي الأناني لمصالحها الوطنية وأمنها واكتساب السلطة بأي ثمن، فإن السياسة الدولية تتميز حتماً بالحرب والصراع[26].

كان توماس هوبز فيلسوفًا إنجليزيًا استندت نظريته الواقعية إلى حالة وصفها بأنها "حالة الطبيعة" - وهي حالة خطيرة ما قبل الدولة تتميز بالحروب بين الأشخاص لأن على كل إنسان إعطاء الأولوية لبقائه وضمان أمنه على حساب الآخرين. الحل لهذه الحالة هو أن يجتمع كل الناس ويخلقون دولة تحميهم من بعضهم البعض وكذلك من الهجمات الخارجية. ومع ذلك، فإن إنشاء دول تسعى للأمن في العالم ينتج عنه

[23] Jackson, R. and Sorensen, G. Op. Cit.
[24] Shimko. K. L., Op. Cit., p. 286.

[25] Jackson, R. and Sorensen, G. Op. Cit. p. 71.
[26] Kegley, C. and Blanton, S. 2014. World Politics: Trend and Transformation. Wadsworth,Belmont, p. 26.

حالة طبيعة دولية عنيفة، حيث تنخرط جميع الدول في صراعات غير مقصودة على السلطة لضمان أمن شعوبها، وهو ما يُعرف بالمعضلة الأمني[27].
كان هانز مورجنثاو من الواقعيين الكلاسيكيين في القرن العشرين والذي شرح العلاقات الدولية من خلال التركيز على الطبيعة البشرية. جادل مورجنثاو بأن البشر أنانيون بالفطرة ولديهم رغبة في الوصول إلى السلطة والسيطرة على الآخري[28]. نظرًا لأن الدول يحكمها البشر الساعون للسلطة والأنانيون، جادل مورجنثاو بأن قرارات السياسة الخارجية للدول سوف تكون مستنيرة من خلال المصلحة الوطنية والرغبة في الوصول إلى السلطة، مع القليل من النظر إلى الاعتبارات الأخلاقية. وخلص مورجنثا إلى أنه نظرًا لأن كل دولة كانت مدفوعة بالمصلحة الوطنية واكتساب القوة على الدول الأخرى لتأمين بقائها، فإن السياسة الدولية تتميز حتما بمعضلة أمنية حيث تحاول الدول الأخرى أيضًا تأمين نفسها من خلال زيادة قوتها العسكرية، الأمر الذي ينتج عنه صراع لا محالة[29].
في أواخر القرن العشرين، تعرضت الأفكار الواقعية الكلاسيكية المذكورة آنفًا لانتقادات من النيوليبرالية لكونها تتمحور حول الدولة، وانها بالغت في التبسيط في التأكيد على أنه يمكن استخدام الطبيعة البشرية لشرح السياسة الدولية. في هذه المرحلة، ظهرت أفكار الواقعية الجديدة في السبعينييات بعد إصدار كتاب كينيث والتز بعنوان "نظرية السياسة الدولية" في عام 1979 للحفاظ على أهمية الفكر الواقعي في العلاقات الدولية وضمان استمرارها[30].

**الواقعية الجديدة وفرضياتها حول السياسة الدولية**

ظهرت الواقعية الجديدة كرد فعل على الانتقادات النيوليبرالية للواقعية الكلاسيكية، حيث تم انتقاد الواقعية الكلاسيكية لكونها تتمحور حول الدولة وفشلها في الاعتراف بوجود جهات فاعلة غير حكومية في النظام الدولي - مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات - والتي تؤثر أيضًا على كيفية عمل النظام الدولي[31]. أسس كينيث والتز الواقعية الجديدة في كتابه الذي يحمل عنوان "نظرية السياسة الدولية" في عام 1979.
تركز نظرية والتز عن الواقعية الجديدة على البنية الفوضوية للنظام الدولي لأن هذا الهيكل الفوضوي هو الذي يحدد ويقيد سلوك الدول، وليس الطبيعة البشرية أو المصالح الوطنية[32]. التركيز الأساسي للواقعية الجديدة هو البنية الفوضوية للنظام الدولي، ولا سيما توزيع السلطة داخل هذا النظام الدولي الفوضوي[33].
تتفق نظرية والتز عن الواقعية الجديدة في بعض الافتراضات الشائعة مع الواقعية الكلاسيكية: أولاً، يتفق والتز مع الواقعيين الكلاسيكيين على أن النظام الدولي فوضوي وهو نظام يتمحور حول الذات، حيث يجب على الدول أن تعتني بنفسها في ظل غياب حكومة عالمية[34]. ثانيًا، يتفق والتز أيضًا مع الواقعيين الكلاسيكيين على أنه في ظل الفوضى، تهتم جميع الدول بأمنها وبقائها[35].
تختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية الكلاسيكية في أنها تجادل بأن بنية النظام الدولي، ولا سيما توزيعه للسلطة، تحدد سلوك الدول، وليس الطبيعة البشرية. تؤكد نظرية الواقعية الجديدة لـ "والتز" أنه من أجل ضمان أمنها وبقائها، يجب على الدول تقييم قوتها باستمرار مقارنة بقوة الدول الأخرى في النظام

[27] Daddow, O. 2009. International Relations Theory. Sage Publications, London, pp. 82-83.

[28] Lawson, S. 2003. International Relations. Polity Press, Cambridge, p.48.

[29] Heywood, A. 2011. Global Politics. Palgrave Macmillan, Basingstoke, p. 58.
[30] Ibid. p. 58.
[31] Lawson, S, Op. Cit., p. 51.

[32] Smits, R., et al., 2013. Revolution and its discontents:state, factions and violence in the new Libya. Netherlands Institute of International Relations, The Hague, p. 490.
[33] Jackson, R. and Sorensen, G. Op. Cit p. 84.

[34] Brown, C. and Ainley, K., 2005. Understanding International Relations. PalgraveMacmillan, Basingstoke, p. 42.
[35] Jackson, R. and Sorensen, G. Op. Cit, p. 88.

الدولي36. عندما تقوم دولة ما بتقييم قوتها مقارنة بسلطة الدول الأخرى لضمان أمنها، فإن هذا يُعرف باسم "توازن القوى" أو موازنة القوى. المنطق الكامن وراء موازنة القوى هو أن قوة الدول الأخرى، وخاصة القوى العظمى، تشكل دائمًا تهديدًا في نظام دولي فوضوي مع عدم وجود حكومة عالمية لحماية الدول الأقل قوة. وهكذا، فإن كل دولة في النظام الدولي ستوازن نفسها داخليًا من خلال زيادة قوتها العسكرية والاقتصادية، وخارجيًا من خلال تشكيل تحالفات مع دول أخرى وتوقيع اتفاقيات الأمن الجماعي الدولية37.

خير مثال على كيفية تحديد سلوك الدولة من خلال البنية الفوضوية للنظام الدولي وتوزيعها للسلطة كان في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث أجبر صعود قوة ألمانيا النازية بريطانيا وفرنسا وبولندا والاتحاد السوفيتي على تشكيل تحالف وإعلان الحرب ضد ألمانيا الإمبريالية بقيادة أدولف هتلر38. يمكن القول إن تصرفات بريطانيا وفرنسا وبولندا والاتحاد السوفيتي لم تتشكل من خلال الطبيعة الجشعة لقادتها، ولكنها تشكلت من خلال التغييرات في التوزيع الدولي للسلطة حيث كانت ألمانيا تهدد بأن تصبح دولة مهيمنة على أوروبا من خلال الضم التدريجي لجميع الدول الأوروبية الأخرى. على هذا النحو، يمكن أن نجادل بأن بريطانيا وفرنسا وبولندا والاتحاد السوفيتي شاركوا في الحرب العالمية الثانية للحفاظ على توازن القوى ومنع ألمانيا وإيطاليا من غزو أوروبا.

كما أن التوزيع الثنائي القطبية للقوة خلال الحرب الباردة، حيث تم توزيع القوة العالمية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، شكل بالمثل الإجراءات والسياسات الخارجية لهاتين القوتين العظميين. خلال الحرب الباردة، أُجبرت كلتا القوتين العظميين على موازنة قوة بعضهما البعض باستمرار ومنع الأخرى من أن تصبح أكثر قوة وربما مهاجمتها بالأسلحة النووية. سباق التسلح بين القوى العظمى هو مثال على كيفية الحفاظ على توازن القوى. تؤكد الواقعية الجديدة أن الحرب الباردة (التي كانت في الأساس فترة حرب أيديولوجية بين الولايات المتحدة الرأسمالية ضد الاتحاد السوفيتي الشيوعي) نتجت عن النظام الدولي الفوضوي وتوزيعه الثنائي القطبية للسلطة الذي أجبر كلا الدولتين على مراجعة توازن القوى السياسي والاقتصادي والعسكري لبعضهما البعض[39]. وهكذا، لم يكن التوسع السوفيتي في أوروبا الشرقية ناتجًا عن قادة سوفيت عديمي الرحمة، بل كان سببه الحاجة إلى الحفاظ على التوزيع الثنائي القطب للسلطة مع الولايات المتحدة. يوضح هذا المثال كيف تحدد بنية النظام الدولي سلوك الدولة.

تقر الواقعية الجديدة في أن جميع الدول يجب أن تكون على دراية بالتوزيع الدولي للسلطة للتحقق من اختلال توازن القوى الذي قد يؤدي إلى قيام دولة قوية بغزو الدول الضعيفة وإخضاعها. لتجنب ذلك، تراقب جميع الدول توزيع السلطة وتسعى لضمان الحفاظ على توازن القوى الضروري لحماية أمنها وسيادتها ضد الدول المعتدية المحتملة [40]. علاوة على ذلك، اقترح والتز نظرية استقرار الواقعية الجديدة حيث جادل بأن التوزيعات ثنائية القطب للقوة تفوق الأنظمة متعددة الأقطاب لأنها توفر قدرًا أكبر من الاستقرار والسلام والأمن في النظام الدولي نظرًا لأنه في الأنظمة ثنائية القطب، يكون عدد القوى العظمى أقل، مما يقلل من احتمالات حرب القوى العظمى. كما أنه من الأسهل على القوى العظمى تحقيق التوازن وردع بعضها البعض في نظام ثنائي القطب، كما أن فرص سوء التقدير في الهيكل ثنائي القطب أقل. في المقابل، فإن التوزيعات متعددة الأقطاب للقوة معرضة للحرب لأن هناك فرصة أكبر لسوء التقدير بين العديد من القوى العظمى، مما قد يؤدي إلى الحرب كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية[41].

تعتبر نظرية الواقعية الجديدة لكينيث والتز مؤثرة للغاية لأنها ألهمت ظهور مدرستين فرعيتين من الواقعية الجديدة: الواقعية "الهجومية" و "الدفاعية". يؤكد كل من الواقعيين الهجوميين والدفاعيين أن الدول مجبرة

[36] Brown, C. and Ainley, K., Op Cit., p. 43.
[37] Donnelly, J. 2009. “Realism”, in Burchill, S., Devetak, R., Linklater, A. and Donnelly, J.(eds.), Theories of International Relations: Fourth Edition. Palgrave Macmillan, New York, p. 37.
[38] Ibid., p. 37
[39] Ibid., p. 37
[40] Brown, C. and Ainley, K., Op Cit., p. 43.
[41] Jackson, R. and Sorensen, G. Op Cit., p. 89.

على ضمان أمنها والحفاظ على توازن القوى من خلال النظام الدولي الفوضوي[42]. يؤكد الواقعيون الهجوميون أن الفوضى الدولية تجبر الدول على ضمان أمنها من خلال تعظيم قوتها العسكرية مقارنة بالدول الأخرى إما من خلال التوسع الإمبريالي أو من خلال إضعاف الدول الأخرى. في المقابل، يجادل الواقعيون الدفاعيون بأن الفوضى الدولية تجبر الدول على ضمان أمنها من خلال زيادة قوتها العسكرية الداخلية، وهو ما يمكن القيام به إما من خلال تطوير أسلحة نووية من شأنها ردع الهجمات الخارجية، أو من خلال تشكيل تحالفات أمنية جماعية مع دول أخرى[43].

**تقسيم الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى محورين: المحور الأول يتناول تدخل الناتو في ليبيا وفقًا للنظرية المعيارية، ومبدأ مسؤولية الحماية الذي يعتبر إطارًا مُكملاً للنظرية المعيارية. ويتناول المحور الثاني تدخل الناتو في ليبيا وفقًا للنظرية الواقعية، وذلك للوقوف على معرفة الغرض من وراء تدخل الناتو في ليبيا وفقا للمدرستين.

**المحور الأول: تحليل النظرية المعيارية لتدخل الناتو في ليبيا**

يحاول هذا القسم شرح تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 من منظور معياري، وبالتالي دراسة مدى استيفاء التدخل للمعايير التي تتطلب التدخل وفقًا لأطر التدخل للنظرية المعيارية للعلاقات الدولية ومبدأ مسؤولية الحماية. Responsibility to protect (R2P) تحدد أطر النظرية المعيارية ومسؤولية الحماية الصادر عن الأمم المتحدة الظروف الاستثنائية التي يكون فيها التدخل مبررًا وقد تُنتهك سيادة الدولة.

**1-1 إطار النظرية المعيارية للتدخل**

تحدد نظرية العلاقات الدولية المعيارية ثلاث حالات يمكن فيها تبرير أو إضفاء الشرعية على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى: أولاً، تفترض النظرية المعيارية أن الدول قد تتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض إذا وقعت اتفاقية، مثل معاهدة، تسمح بمثل هذا التدخل[44]. ثانيًا، تفترض النظرية المعيارية أن الدولة سيكون لها تبرير أخلاقي للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة إذا كانت الأخيرة تخلق صعوبات ومشاكل للأولى[45]. ثالثًا، تفترض نظرية العلاقات الدولية المعيارية أن الدول الأخرى قد تتدخل بشكل مبرر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى إذا كانت تلك الدولة تقوض بشكل صارخ الكرامة الإنسانية لمواطنيها[46]. تشير الكرامة الإنسانية إلى شعور الفرد أو المجموعة بتقدير الذات واحترام الذات.

باستثناء هذه المبررات الأخلاقية الثلاثة للتدخل، تؤكد النظرية المعيارية أن المعيار الدولي العام هو عدم التدخل، مما يعني ببساطة أنه لا يُسمح للدول بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خارج الحالات الخاصة الثلاث المذكورة أعلاه حيث يكون التدخل مبررًا أخلاقياً[47]. بعد تحديد إطار عمل النظرية المعيارية للتدخل، يلخص القسم الفرعي التالي بإيجاز إطار تدخل مسؤولية الحماية للأمم المتحدة.

---

[42] Brown, C. and Ainley, K., Op Cit., p. 44.

[43] Kegley, C. and Blanton, S. 2014. World Politics: Trend and Transformation. Wadsworth,Belmont, p. 27

[44] Brown, C. and Ainley, K., Op Cit, p. 112..

45 State University of New York. 2009. The Morality of Intervention in International Theory. State University of New York Press, Albany, p. 1.

46 Dal, E.P., 2015. “A normative approach to contemporary Turkish foreign policy: The cosmopolitanism-communitarianism divide” Canada’s Journal of Global Policy Analysis, Vol. 70, No. 3, p. 423

[47] Brown, C. and Ainley, K., Op Cit.,

### 2-1 إطار التدخل وفقًا لمبدأ مسؤولية الحماية

تناولت الأمم المتحدة بالتفصيل موضوع التدخل الذي أثارته النظرية المعيارية، ووضعت إطارًا مقبولًا عالميًا يحدد الحالات التي تكون فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة

عضو أخرى. تم تبني إطار عمل الأمم المتحدة للتدخل المعروف باسم مسؤولية الحماية R2P في القمة العالمية للأمم المتحدة في 2005. مسؤولية الحماية هو مبدأ تدخل الأمم المتحدة الذي يفوض جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة تكون غير قادرة أو غير راغبة في حماية سكانها من انتهاكات حقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية[48].

### 3-1 الأحداث السياسية السابقة للتدخل في ليبيا

يستعرض هذا القسم، المستند إلى الأدلة، التقارير حول الأزمة السياسية الليبية خلال فترة ما قبل تدخل الناتو من 15 فبراير إلى 17 مارس 2011. وسيتم فحص فترة ما قبل التدخل لتحديد ما إذا كانت الأحداث السياسية التي وقعت خلال هذا الإطار الزمني يمكن تصنيفها كظروف استثنائية اقتضت التدخل وفقًا لأطر النظرية المعيارية ومبدأ مسؤولية الحماية.

بدأت الانتفاضات الشعبية الليبية في 15 فبراير 2011، مستوحاة من ثورات الربيع العربي في تونس ومصر المجاورتين في يناير وفبراير 2011 على التوالي. كان الحدث الذي أثار الانتفاضات الليبية هو اعتقال محامي حقوق الإنسان البارز في بنغازي،" فتحي طربل"، الذي كان محاميًا قانونيًا لعدد من مواطني بنغازي الذين يسعون لتحقيق العدالة لأقاربهم الذين سُجنوا وقتلوا على يد رجال الشرطة في مذبحة سجن أبو سليم عام 1996. تم القبض على 1200 سجين، وذبحوا بعد قيامهم بمظاهرة ضد نظام القذافي في بنغازي في عام 1996، ثم نُقلوا بعد ذلك إلى سجن أبو سليم في طرابلس، حيث يُزعم أنهم قُتلوا بشكل جماعي[49]. كان الاعتقال التعسفي ل "طربل"، الذي أشعل الانتفاضة الليبية في بنغازي، في حد ذاته جريمة ضد الإنسانية، في إشارة إلى أول حالة انتهك فيها نظام القذافي حقوق الإنسان.

كان احتجاج 15 فبراير في بنغازي بمثابة دافع إضافي لـ "يوم الغضب" الذي تم التخطيط له على مستوى البلاد في 17 فبراير، والذي كان يهدف في البداية إلى إحياء ذكرى مقتل 14 متظاهراً مناهضاً للنظام قتلوا في بنغازي على يد الأمن الليبي في 17 فبراير 2006. ومع ذلك، في أعقاب قمع احتجاج 15 فبراير السلمي في مقر شرطة بنغازي، وكذلك نجاح الانتفاضات الشعبية في إسقاط الأنظمة في تونس ومصر، دعا بعض الليبيين إلى "يوم الغضب" ضد نظام القذافي[50]. أعلن الليبيون يوم 17 فبراير 2011 "يوم الغضب"، وكان هذا اليوم أول انتفاضة على مستوى البلاد ضد نظام القذافي. على هذا النحو، يجب أن يُنظر إلى 17 فبراير على أنه اليوم الذي طرق فيه الربيع العربي باب نظام القذافي. في 17 فبراير اندلعت مظاهرات سلمية كبرى في مدن شمال شرق بنغازي وأجدابيا ودرنة والزنتان والبيضاء[51]. ورغم الطابع السلمي لهذه المظاهرات، أمر نظام القذافي قواته الأمنية بإطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين العزل في جميع مدن الشمال الشرقي. في بنغازي، قتلت قوات الأمن الوطني الليبي حوالي 20 متظاهرًا سلميًا وغير مسلح. أعلن مسؤولون طبيون في مركز بنغازي الطبي أن 18 من المتظاهرين العشرين المقتولين أصيبوا بطلقات نارية في الصدر والرأس، مما يشير إلى أن قوات الأمن الليبية أمرت بإطلاق النار بقصد القتل[52].

---

[48] United Nations. 2014. The Responsibility to Protect. http://www.un.org/en/preventgenocide/rwanda/pdf/Backgrounder%20R2P%202014.pdf

[49] Institute for National Security and Counterterrorism, 2012. Libya in Conflict: Mapping theLibyan Armed Conflict. Syracuse University, New York.

[50] Sydney Morning Herald. 2011. Fourteen hurt in Libya clashes. http://www.smh.com.au/breaking-news-world/fourteen-hurt-in-libya-clashes-20110216- 1aw85.html

[51] Al Jazeera. 2011. Battle for Libya: Key moments. http://www.aljazeera.com/indepth/spotlight/libya/2011/10/201110201042447067 60.html

[52] Syracuse University. 2012. Libya in Conflict: Mapping the Libyan Armed Conflict.Syracuse University

استنادًا إلى إطار التدخل بموجب مسؤولية الحماية، يمكن أن نقر بأن نظام القذافي قد ارتكب بالفعل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الشعب الليبي. مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في 17 فبراير 2011 تعني أن إدارة القذافي انتهكت أيضًا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقسمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التمسك به عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة عند الانضمام إلى الأمم المتحدة، فضلاً عن انتهاك قوات أمن القذافي القانون الدولي لحقوق الإنسان وارتكبت جرائم ضد الإنسانية. من الواضح في 17 فبراير أن نظام القذافي كان يستخدم القوة المفرطة لقمع المطالب المشروعة بالعدالة والديمقراطية التي عبر عنها الليبيون. بموجب نصوص النظرية المعيارية، كان أي نوع من التدخل من قبل الأمم المتحدة مبررًا لأن القتل المتعمد من قبل نظام القذافي للمتظاهرين خلال يوم الغضب كان مخالفًا لميثاق الأمم المتحدة، وهي معاهدة دولية ملزمة تدعو إلى حماية حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة موقعة على الميثاق (بما في ذلك ليبيا) وملزمة به. يفترض منطق النظرية المعيارية أن انتهاك ليبيا للميثاق كان يجب أن يحشد الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة للتدخل في ليبيا لمنع انتهاك القذافي لحقوق الليبيين في الحياة وحرية التجمع والتعبير.

أكدت لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 25 فبراير 2011 للتحقيق في جرائم حقوق الإنسان في ليبيا، الفظائع المذكورة أعلاه التي ارتكبتها حكومة القذافي في 18 فبراير 2011. يقدم التقرير النهائي للجنة، الذي نُشر في مارس 2012، تفاصيل مقلقة حول كيفية قيام الجنود الليبيين بإطلاق النار وقتل العديد من المعزين أثناء عبورهم جسر جوليانا في بنغازي بينما كانوا في طريقهم إلى المقبرة في 18 فبراير 2011[53]، الأمر الذي يعد جريمة ضد الإنسانية، وانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفقًا لمبدأ مسؤولية الحماية، فمن الممكن تبرير أي شكل من أشكال تدخل الأمم المتحدة في أعقاب الفظائع التي ارتكبتها حكومة القذافي في 18 فبراير. كما أن إطار التدخل وفقًا للنظرية المعيارية يبرر التدخل وانتهاك سيادة أي دولة موقعة على معاهدة تسمح بالتدخل في ظل ظروف معينة. ميثاق الأمم المتحدة هو معاهدة تدعو الموقعين عليها إلى حماية حقوق الإنسان العالمية والدفاع عنها ودعمها. وهكذا، عندما أمرت إدارة القذافي بقتل المعزين في جنازات عبر مدن شمال شرق ليبيا، فشلت في الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ووفقًا النظرية المعيارية، يمكن للمرء أن يجادل بأن تدخل الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في ليبيا كان من الممكن تبريره لو أنها قررت التدخل في ليبيا بعد مذابح 18 فبراير. كان مثل هذا التدخل ناتجًا عن التزاماتهم بالدفاع عن حقوق الإنسان العالمية ودعمها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، ووفقًا للنظرية المعيارية، يُسمح بالتدخل في دولة تنتهك الكرامة الإنسانية لمواطنيها. كان التفويض من الحكومة الليبية بقتل المشيعين خلال إجراءات الجنازة عبر مدن شمال شرق ليبيا في 18 فبراير 2011 انتهاكًا صارخًا لحقوق الليبيين المتوفين في جنازة كريمة. بالاستناد إلى النظرية المعيارية، يمكن للمرء أن يجادل بأنه لا يحق لأي دولة قتل مواطنيها بشكل غير قانوني، وبعد ذلك تجرد الضحايا من إنسانيتهم في الموت وكذلك في شكل تعطيل جنازاتهم بقتل المعزين. لذا، من الممكن تبرير تدخل المجتمع الدولي في أعقاب الانتهاك الجسيم لكرامة المواطنين الليبيين المتوفين في 18 فبراير.

قد يكون هناك سبب عادل للتدخل العسكري لمنع الهجمات ضد المدنيين. وقد تم التأكيد على ذلك في التقرير الأول للجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ليبيا في يونيو 2011 الذي يفيد بأن القوات التابعة للحكومة الليبية قد ارتكبت انتهاكات جسيمة ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[54]. لكن، خلص التقرير الثاني للجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في مارس 2012

---

Press, New York.

[53] Human Rights Council. 2012. Report of the International Commission of Inquiry on Libya.United Nations Publications, New York.

[54] UN General Assembly. *Human Rights Council: Report of the International Commission of Inquiry to investigate all alleged violations of international human rights law in the Libyan Arab Jamahiriya. UN*

إلى أن الثوار (القوة المناهضة للقذافي) ارتكبوا "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[55]. وقد تأكد هذا أيضًا في تحقيق أجرته منظمة العفو الدولية في يونيو 2011 الذي أوضح أن التغطية الإعلامية الغربية تجاهلت الأدلة على أن حركة الاحتجاج علي القذافي كان عنيفًا منذ البداية[56]. علاوة على ذلك، فإن العديد من صانعي السياسة الغربيين أشاروا إلى أن القذافي كان سيرتكب مذبحة مدنية في بنغازي إذا تمكنت قواته من دخول المدينة[57]. هذا الاقتراح، وفقًا لنتائج لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني لم يكن مدعومًا بالأدلة[58]. تسلط النتائج التي توصل إليها مجلس العموم الضوء كذلك على أن استراتيجية حكومة بريطانيا في ليبيا تأسست على افتراضات خاطئة وفهم غير كامل للأدلة بسبب عدم اكتمال المعلومات الاستخبارتية[59]. كما سلط بعض المسؤولين في الاستخبارات الأمريكية الضوء على عدم وجود دليل محدد على وقوع إبادة جماعية وشيكة في ليبيا في ربيع 2011، وأن الدعوة إلى التدخل ضد النظام الليبي استندت إلى تكهنات حول ما قد يحدث للمدنيين أكثر من استنادها إلى حقائق واقعية[60].

كانت النية الصحيحة للتدخل بموجب معيار مسؤولية الحماية هي حماية المدنيين كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 من خلال السماح للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، مع استبعاد أى قوة احتلال أجنبية بأي شكل من الأشكال على أي جزء من الأراضي الليبية[61]. من المحتمل أن يكون تدخل الناتو قد نشأ من الرغبة في حماية المدنيين. لكن، في غضون أسابيع قليلة من إطلاق العملية، اتخذ الناتو إجراءات غير ضرورية أو غير متوافقة مع حماية المدنيين، ولكنها عززت تغيير النظام. بعد أقل من أسبوعين من التدخل، بدأ الناتو بمهاجمة القوات الليبية التي كانت تتراجع، وبالتالي كانت لا تشكل تهديدًا للمدنيين. وبدلاً من السعي لوقف إطلاق النار، ساعد الناتو حلفاؤه المتمردين، الذين رفضوا المسار السلمي، على اللإطاحة بالقذافي[62]. وقد أكد هذا أيضًا النتائج التي توصل إليها مجلس العموم البريطاني التي أفادت بأن الجمع بين القوة الجوية للتحالف وتزويد المتمردين بالسلاح والمعلومات الاستخباراتية والأفراد يضمن الهزيمة العسكرية لنظام القذافي. وفقًا لنتائج مجلس العموم فإنه إذا كان

---

*Doc*. A/HRC/17/44, 2011. P.7, available at: http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.44_AUV.pdf

[55] UN General Assembly. *Human Rights Council: Report of the International Commission of Inquiry to investigate all alleged violations of international human rights law in the Libya. UN Doc*. A/HRC/19/68, 2012, available at: pp.196-197, http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/A.HRC.19.68.pdf

[56] International Crisis Group, 2011. Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense ofLibya. *Middle East/North Africa Report*, (107). p.4, available at: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/107-popular-protest-in-north-africa-and-the-middle-east-v-making- sense-of-libya.pdf

[57] House of Commons 2016. P.15. findings of UK foreign affairs committee of House of Commons underscored that Gaddafi regime had retaken towns from the rebels without attacking civilians in early February 2011.

[58]Ibid, p. 14.

[59] Ibid, p. 15.

[60] The Washington Times, Hillary Clinton's 'WMD moment: US intelligence saw false narrative in Libya',29January2015, available at: https://www.washingtontimes.com/news/2015/jan/29/hillary-clinton-libya-war-genocide-narrative-rejec/

[61] United Nations, Security Council, Resolution 1973 (2011). S/RES/1973 (17 March 2011). viewed 5th of January 2019 at: https://undocs.org/S/RES/1973(2011).

[62] Alan J. Kuperman. NATO's Intervention in Libya: A Humanitarian Success? In *Libya, the Responsibility to Protect and the Future of Humanitarian Intervention* (pp. 191-221). Palgrave Macmillan, London. 2013. p. 197.

الهدف الأساسي لتدخل التحالف هو الحاجة الملحة لحماية المدنيين في بنغازي، فإن هذا الهدف قد تحقق في أقل من 24 ساعة[63].

كان تبرير الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة هو أن قوات المعارضة يجب تدعيمها بالوسائل العسكرية لحماية المدنيين نظرًا لأن نشر قوات احتلال على الأرضي الليبية لم يكن مصرحًا به من قبل مجلس الأمن الدولي، كما أن مناطق حظر الطيران والحملات الجوية أثبتت في الماضي أنها غير كافية[64].

ومع ذلك، تم الطعن في نوايا المتدخلين. في أوائل عام 2011، لم يكن لدى الحكومات الأجنبية التي تدعم المجلس الوطني الانتقالي (NTC) سوى فكرة غامضة عن المعارضين الذين يزودونهم بالأسلحة والمعلومات الاستخباراتية وأشكال الدعم الأخرى، فضلاً عن أن بعض السياسيين في الدول المتدخلة عبروا عن مخاوفهم من أن الذين يقاتلون إلى جانب المعارضة من الممكن أن يكونوا عناصر متطرفة[65].

علاوة على ذلك، كان دعم الناتو للمتمردين الساعين لتغيير النظام مبنيًا على اعتبار القذافي يمثل تهديدًا دائمًا لحقوق الإنسان لليبيين. بالنظر إلى هذا، فإن حقيقة أن القوات المتمردة كانت مسؤولة عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان تثير أسئلة صعبة لأولئك الذين دعموا التدخل. علاوة على ذلك، يبدو أن هناك مبالغة في عدد القتلى الذي تم توظيفه لتبرير التدخل، حيث كان التهديد الخاص بإمكانية وقوع ضحايا هو الذي برر التدخل وليس الأعداد التى قُتلت بالفعل[66]، وذلك على النقيض من ادعاء الأمين العام لحلف الناتو أن القوات التي يقودها الحلف حالت دون وقوع مجزرة وأنقذت أرواحًا لا تعد ولا تحصى[67].

جادل باحثون آخرون بأن الخيار غير العسكري للحل السلمي للأزمة لم يأخذ الوقت الكافي، وأن الخيار العسكري كان له الأولوية على حساب الحل السياسي الشامل للأزمة الليبية[68]. كان الاتحاد الأفريقي قادرًا على التوصل إلى اتفاق ذي مصداقية مع القذافي. ومع ذلك، فإن أعضاء الناتو في مجلس الأمن الدولي قد أوقفوا" محاولات الاتحاد الأفريقي لحل النزاع الليبي سلميًا من خلال رفض السماح لوفد الاتحاد الأفريقي بالسفر إلى ليبيا لبدء عملية التوسط للتوصل إلى حل سلمي[69]. علاوة على ذلك، قد تكون الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أحد أسباب رفض القذافي اتخاذ ملاذ آمن في بلد آخر[70]. هذه نقطة مهمة لأن القذافي ربما كان يسعى للخروج من ليبيا في فبراير ومارس 2011[71]، حيث أنه إذا تم إنهاء الصراع مبكرًا عن طريق التوصل إلى تسوية تفاوضية مع خروج القذافي، فإن هذا الأمر كان سيكون له تأثير أفضل على ليبيا ما بعد القذافي.

انتهكت بعض الدول الغربية بنود حظر الأسلحة بموجب القرار 1970 من خلال إمداد القوات المناهضة للقذافي بالسلاح وغض الطرف عن إمداد المتمردين بالسلاح. كما شككت هذه الدول في تنفيذ منطقة حظر الطيران التي أذن بها القرار 1973، حيث أعطت الأعمال العسكرية لحلف الناتو دعمًا تفضيليًا للمتمردين

---

63 House of Commons 2016, Op. Cit, P.17.

64 Heinz Gärtner, "The Responsibility to Protect (R2P) and Libya." *Australian Institute for International Affairs* 1090, no. 7 (2011). p.111

65 Van Genugten, Saskia M. *Italian and British relations with Libya pride and privileges 1911–2011*. The Johns Hopkins University, 2012.p.348.

66 Michael W Doyle. "The politicsof global humanitarianism: The responsibility to protect before and after Libya." *International Politics* 53, no. 1 (2016):23.

67 Simon Adams. *Libya and the Responsibility to Protect*. Global Centre for the Responsibility to Protect, 2012.

68 Christopher Zambakari. "The misguided and mismanaged intervention in Libya: Consequences for peace." *African Security Review* 25, no. 1 (2016): 48.

69 Marwan Hameed. "Responsibility to Protect: The Use and The Abuse." (2014). CUNY Academic Works. p.44. available at: https://academicworks.cuny.edu/cc_etds_theses/544/.

70 Christo Odeyemi. R2P intervention, BRICS countries, and the no-fly zone measure in Libya. *CogentSocial Sciences*, *2*(1). 2016. p.9.

71 Simon Adams, Op. Cit.

من خلال عدم العمل كدرع دفاعي للسكان المعرضين للخطر، ولكن كقوة جوية تابعة للمجلس الانتقالي[72].
علاوة على ذلك، يمكن القول إن الاستخدام التكتيكي للقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي لدعم هجوم المتمردين على طرابلس، وقصف التلفزيون الليبي ومحاولة اغتيال القذافي بطائرة بدون طيار، كل هذه الأمور تعارضت مع منطق حماية المدنيين في مبدأ مسؤولية الحماية[73]. علاوة على ذلك، في 20 أكتوبر 2011، هاجمت طائرة أمريكية بدون طيار وطائرة فرنسية مقاتلة ركب القذافي مع مجموعة من الموالين له، كانوا يحاولون الفرار من مسقط رأس القذافي في سرت. أصيب القذافي في الهجوم،، وقتل على يد قوات المتمردين خارج نطاق القضاء[74].
في يونيو 2011، اعترفت فرنسا بتزويد المتمردين بالسلاح، وزُعم أن قطر زودت الميليشيات المرتبطة بالمجلس الوطني الانتقالي بأطنان من الأسلحة واعترفت لاحقًا بأن لديها مئات من القوات تقاتل قوات القذافي. تضمنت أشكال الدعم الأخرى من فرنسا والمملكة المتحدة تقديم المشورة للقيادة في ساحة المعركة أثناء هجوم المتمردين على طرابلس وسرت[75]، فضلاً عن إرسال المستشارين العسكريين وقوات العمليات الخاصة وضباط المخابرات شبه العسكرية للمساعدة في "تدريب وتسليح المتمردين[76]، وكذلك "نشر مروحيات هجومية في مناطق الصراع[77]، الأمر الذي يعد انتهاكًا مباشرًا للقرار 1970 ولا يتماشى مع تفويض حماية المدنيين المتمثل في القرار 1973.
لتلخيص آلية التدخل، كان شكل التدخل متعدد الأطراف من خلال التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وتم نقله لاحقًا إلى قيادة الناتو ولكنه تضمن بعض الإجراءات أحادية الجانب خارج سلسلة قيادة الناتو. كان نمط التدخل عبارة عن تدخل متحيز ضد قوات القذافي باستخدام مزيج من القوة الجوية للتحالف مع تزويد المتمردين بالأسلحة والاستخبارات والأفراد (المستشارون العسكريون وقوات العمليات الخاصة)، مما أدى إلى تغيير التوازن العسكري في الحرب الأهلية الليبية لصالح المتمردين. كانت أدوات التدخل عسكرية وغير عسكرية بفرض عقوبات وحظر أسلحة على نظام القذافي.
هدف التدخل إلى ضمان انتصار معارضي القذافي وتحقيق الهدف السياسي للدول المتدخلة، والمتمثل في وتغيير النظام. وتطور الهدف العسكري تدريجياً ليتناسب مع تحقيق الهدف السياسي. بقتل القذافي، تم إنهاء تدخل الناتو دون وضع خطة لاستقرار الأوضاع، حيث أراد المتدخلون منذ البداية تدخلاً قصير الأمد دون أي مشاركة طويلة الأمد في جهود مكلفة لبناء الدولة، تاركين مصير الدولة للمجهول نظرا لوجود عناصر متطرفة في صفوف المتمردين.

**المحور الثاني: تحليل النظرية الواقعية لتدخل الناتو في ليبي**

يسعى هذا القسم إلى تقديم تحليل واقعي لتدخل الناتو في ليبيا عام 2011. ويعني استخدام الواقعية كإطار نظري للتحليل أن هذا القسم يسعى إلى دراسة إلى أي مدى يمكن تفسير تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 على أنه ذروة العلاقات العدائية الدائمة بين الغرب والحكومة الليبية تحت قيادة القذافي. سيتم تطبيق الإطار النظري الواقعي لفحص المدى الذي يمكن أن يفسر فيه تدخل الناتو في ليبيا على أنه ذروة التوترات المستمرة بين الغرب وليبيا تحت قيادة القذافي. على هذا النحو، يحاول هذا القسم شرح وتصنيف تدخل

[72] Ibid.

[73] Michael W. Doyle. "The politicsof global humanitarianism: The responsibility to protect before and after Libya." *International Politics* 53, no. 1 (2016):23.

[74] Micah Zenko. The Big Lie About the Libyan War. *Foreign Policy*. March 22, 2016. *Viewed* February 17,2019. at: https://foreignpolicy.com/2016/03/22/libya-and-the-myth-of-humanitarian-intervention/
[75] Simon Adams, Op. Cit.

[76] Eric Schmitt and Steven Lee Myers, “Surveillance and Coordination with NATO aided Rebels”, New York Times, available at: http://www.nytimes.com/2011/08/22/world/africa/22nato.html.

[77] Michael W.Kometer and Stephen E. Wright. Winning in Libya: By Design Or Default? Institut français des relations internationales, 2013. P.26.

الناتو باعتباره حربًا دولية بحكم الأمر الواقع، التي شنها الغرب للإطاحة بالعدو القديم (القذافي)، الذي اتبع نظامه باستمرار سياسات داخلية وخارجية تهدف إلى تحدي الهيمنة والنفوذ الغربيين، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. لتقديم وصف واقعي معقول عن المصالح الغربية وتدخلها في ليبيا في عام 2011، فإن الأمر يستدعي استعراض العلاقات الليبية الغربية في عهد القذافي، وذلك لأن القرارات والأحداث السياسية، مثل تدخل الناتو في ليبيا، غالبًا ما تكون مدفوعة بعوامل تاريخية.
يحلل القسم الفرعي الأول السياسات المحلية التي نفذها نظام القذافي بعد الإطاحة بالنظام الموالي للغرب بقيادة الملك إدريس. يحلل القسم الفرعي الثاني هدف السياسة الخارجية للقذافي المتمثل في محاولة توحيد العالم العربي لإنشاء دولة عربية عظمى من شأنها أن تنتج القدرة العسكرية لتطويق وتدمير إسرائيل - حليفة الولايات المتحدة ورمز للتدخل الغربي في الشرق الأوسط. وبعد هزيمتها لإسرائيل حسب تصور القذافي، ستحارب هذه الدولة العربية العظمى ما اعتبره القذافي الإمبريالية الغربية التي تهيمن على النظام الدولي. يتناول القسم الفرعي الثالث محاولة القذافي للسيطرة على أفريقيا جنوب الصحراء من خلال إزالة الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة. يستعرض ويُقيم القسم الفرعي الأخير استراتيجية الواقعية الهجومية لنظام القذافي لرعاية الجماعات الإرهابية التي تقاتل ضد الحكومات الغربية والأنظمة التي يُنظر إليها على أنها متحالفة مع الغرب. وبناءً عليه، أثارت سياسات القذافي الدول الغربية ووضعت ليبيا في مسار تصادمي معها، والذي جاء في شكل تدخل الناتو عام 2011 بقيادة عدة دول غربية.

### 2-1السياسات الداخلية لنظام القذافي

بعد وصوله إلى السلطة في سبتمبر 1969، وضع القذافي ونفذ سياسات داخلية أدت إلى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية الليبية مع الغرب. يجادل Siebens and Case بأن القذافي نفذ سلسلة من السياسات الاشتراكية التي تشير إلى خروج عن سياسة سلفه الموالية للغرب. تضمنت السياسات الاشتراكية لنظام القذافي تنفيذ برامج مجانية للتعليم والرعاية الصحية والكهرباء. أنشأ القذافي بعد ذلك نظامًا سياسيًا اشتراكيًا أحادي الحزب يشبه نظام الاتحاد السوفيتي وكتلة التحالف الشرقية فيه، وحظر جميع الأحزاب السياسية الأخرى[78]. تميز هذا النظام السياسي المكون من حزب واحد في ليبيا بسيطرة الحكومة على جميع النقابات العمالية ووسائل الإعلام والخدمات العامة. كان هذا على النقيض من دعوة الغرب لإنشاء أنظمة سياسية ديمقراطية في جميع أنحاء العالم خلال الحرب الباردة. بالنسبة للغرب، ربما بدا الأمر كما لو أن السياسات المحلية الاشتراكية لنظام القذافي قد أخذت ليبيا، التي كانت موالية للغرب تحت قيادة الملك إدريس، بعيدًا عن دائرة النفوذ الغربي ووجهتها نحو مجال النفوذ السوفيتي.

إذا لم تكن إصلاحات القذافي السياسية الاشتراكية بمثابة جرس إنذار للغرب، فإن إصلاحات القذافي الإضافية قد فعلت ذلك بالتأكيد. فقد وجه نظام القذافي اهتمامه لاحقًا نحو إزالة القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في ليبيا. علاوة على ذلك، زادت التوترات بين ليبيا بعد تأميم القذافي لشركات النفط الغربية متعددة الجنسيات التي قادت عملية اكتشاف احتياطيات النفط الوفيرة في ليبيا ابتداء من عام 1959[79]. مثل هذه السياسات السياسية والاقتصادية الراديكالية التي تبناها القذافي لم تقرب النظام الليبي من الغرب، بل جعلت نظامه عدوًا للغرب في فترة الحرب الباردة إلى جانب الكتلة السوفيتية.

### 2-2السعى إلى إنشاء دولة عربية عظمى

تميز العقدين الأولين من عهد القذافي بالسعي النشط إلى التوحيد السياسي مع عدد من الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم القيام بذلك كمحاولة لخلق دولة عظمى متصورة من شأنها أن تدمر إسرائيل وتتحدى بعد ذلك الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية الغربية على النظام الدولي. كانت السياسة

[78] Siebens, J. and Case, B., 2012. The Libyan Civil War: Context and Consequences.THINK International and Human Security Centre, London, p. 7.
[79] Martinez, L. 2010. Libya. CQ Press, Washington, D.C.

الخارجية للقذافي في حقبة السبعينيات والثمانينيات موجهة نحو التوحيد السياسي للعالم العربي بهدف جعله يحتل المركز الثالث في القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي أثناء فترة الحرب الباردة. كانت الفكرة أن تكون هذه الدولة العربية العظمى على قدم المساواة مع الكتلة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة والكتلة الشيوعية التي يقودها الاتحاد السوفيتي[80]. بدأ القذافي السعي لتوحيد العرب في عام 1970، حيث حاول دون جدوى دمج ليبيا مع مصر والسودان. ولم يتأخر في أولويات سياسته الخارجية المتمثلة في الوحدة العربية، فأقنع القذافي بعد ذلك قادة مصر وسوريا - أنور السادات والفريق حافظ الأسد - بالاندماج مع ليبيا في يناير 1972[81]. اندمجت الدول الثلاث لتشكيل اتحاد الجمهوريات العربية. لسوء حظ القذافي، كان الاتحاد مجرد اتحاد رمزيسرعام ما انهار بسبب الخلافات حول النظام القانوني والحوكمة والقيادة وأنظمة صنع السياسات وأولويات السياسة الخارجية لدول لاتحاد.
على الرغم من انهيار اتحاد الجمهوريات العربية، ثابر القذافي على هدفه المتمثل في إقامة دولة عربية عظمى، حيث سعى دون جدوى إلى دمج ليبيا مع تونس المجاورة في عام 1974، وهو ما رفضه الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة[82]. كما فشلت مقترحات ليبيا اللاحقة للتوحيد السياسي مع سوريا عام 1980، ومع تشاد عام 1981، ومع المغرب عام 1984، ومع الجزائر عام 1987، وأخيراً مع السودان عام 1990 [83]. فشلت كل هذه المحاولات لتوحيد العرب لأن رؤساء الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا لم يشاركوا رؤيته للأمة العربية الموحدة المتصورة، والتي تتمثل في تدمير إسرائيل وتحدي الولايات المتحدة والغرب سياسيًا واقتصاديًا وأيديولوجيًا وثقافيًا وربما عسكريا[84].

إن محاولة القذافي لدمج ليبيا مع الدول العربية الأخرى هي محاولة لتوازن القوى وفقً للنظرية الواقعية الكلاسيكية. سعى الزعيم الليبي إلى إنشاء دولة عربية عظمى قوية ذات قدرات اقتصادية وسياسية وعسكرية مشتركة من شأنها أن تطغى فعليًا على قدرات إسرائيل، مما يؤدي إلى هزيمتها وضم أراضيها. سيتم دمج هذه الأراضي التي تم ضمها مع الأراضي الفلسطينية لتشكيل دولة عربية واحدة تسمى فلسطين. ثم تندمج فلسطين المحررة أيضًا مع الإمبراطورية العربية المتصورة. سيصبح العالم العربي قوة عظمى سياسية واقتصادية وعسكرية في الحرب الباردة على قدم المساواة مع الكتلة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة والكتلة الشرقية التي يقودها الاتحاد السوفيتي. ظهور هذه الدولة العربية العظمى سوف يخلق توازن قوى متعدد الأقطاب من شأنه أن يقوض قوة وهيمنة الولايات المتحدة وكتلها الغربية، والتي كانت عدوًا في نظر القذافي بسبب نفوذها وتدخلها في شؤون إفريقيا والشرق الأوسط. مثل هذه المناورات السياسية المناهضة للغرب واللإمبريالية، وموازنة القوى ساهمت في ترسيخ ازدراء الحكومات الغربية لنظام القذافي.

### 3-2محاولات الاستيلاء على أفريقيا جنوب الصحراء

كان تحويل إفريقيا جنوب الصحراء إلى منطقة نفوذ ليبية عنصرًا آخر لا يتجزأ من استراتيجية القذافي لحشد السلطة والنفوذ السياسيين في هذه المنطقة، على حساب الدول الغربية التي كانت قوى استعمارية سابقة في المنطقة، وبالتالي تقليص الهيمنة الغربية على العالم. في السبعينيات والثمانينيات، سعى القذافي إلى جعل ليبيا قوة إقليمية في إفريقيا من خلال التدخلات العسكرية التي تهدف إلى تقويض الأنظمة الأفريقية الموالية للغرب. تم تمويل هذه التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية الأخرى من عائدات

---

[80] Solomon, H. and Swart, G. 2005. “Libya’s Foreign Policy in Flux” African Affairs, Vol.104(416), p. 471.

[81] Metz, H.C. 1987. Libya: A country study. Library of Congress, Washington, D.C, p. 52.

[82] Ibid.

83 Joffe, G. and Paoletti, E. 2010. Libya’s Foreign Policy: Drivers and Objectives. The German Marshall Fund of the United States, Washington, D.C, p. 32.

[84] Solomon and Swart, Op. Cit, p. 472.

النفط الليبية، التي بلغت ذروتها في السبعينيات والثمانينيات. بدأ سعي القذافي لإنشاء دول تابعة لليبيا في إفريقيا في عام 1972، عندما نجح نظامه في عزل إسرائيل عن حلفائها الأفارقة[85].
بين عامي 1972 و 1973، استخدمت ليبيا علاقاتها الثنائية الجيدة مع الدول الأفريقية الأخرى وعضويتها في منظمة الوحدة الأفريقية لنزع الشرعية عن إسرائيل، وإضعاف موقف إسرائيل الدبلوماسي القوي سابقًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. عزل القذافي إسرائيل دبلوماسياً عن حلفائها الأفارقة السابقين من خلال إجراء مقارنة بين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاستعمار الأوروبي والاحتلال لأفريقيا. بالنظر إلى حقيقة أن معظم الدول الأفريقية قد حصلت مؤخرًا على استقلالها من القوى الاستعمارية، فإن أي شكل من أشكال السيطرة الخارجية لدولة ما من قبل دولة أخرى قد تم معارضته بشدة في جميع أنحاء أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، استخدم القذافي ثروة ليبيا النفطية لتقديم مساعدة اقتصادية كبيرة للدول التي استجابت لطلبه بقطع العلاقات مع إسرائيل. بحلول نوفمبر 1973، قطعت 27 دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وقررت دعم الدعوة لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي[86].
بالنظر إلى حقيقة أن إسرائيل هي حليف استراتيجي للولايات المتحدة فيما يتعلق بجمع وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول شؤون الشرق الأوسط الغني بالنفط، ناهيك عن التزام إسرائيل بالنموذج الأمريكي للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط المعروفة بالحكم الأوتوقراطي، نستطيع أن نستنتج أن الولايات المتحدة كانت منزعجة من حملة القذافي الناجحة لعزل ونزع الشرعية عن إسرائيل في أفريقيا جنوب الصحراء.
لم تتوقف التدخلات الليبية في إفريقيا جنوب الصحراء بعد عزل إسرائيل الناجح عن المنطقة. في السبعينيات والثمانينيات، قدمت ليبيا الدعم العسكري والمالي للجماعات المتمردة التي تقاتل ضد الحكومات التي تبدو موالية للغرب في تشاد والسودان والصومال والجزائر وموريتانيا ومالي والسنغال وتونس وغانا. وجامبيا[87]. كما أن ليبيا سعت إلى استخدام ثروتها النفطية لتوسيع نفوذها في غرب إفريقيا. كان غرب إفريقيا، ولا يزال، مجال نفوذ فرنسي بالنظر إلى حقيقة أن معظم دول غرب إفريقيا كانت مستعمرات فرنسية سابقة. أثار تدخل ليبيا في غرب إفريقيا حفيظة فرنسا لأن تدخلاتها هددت النفوذ الاستعماري الفرنسي الجديد في المنطقة الفرنكوفونية[88]. مثل هذه التدخلات في إفريقيا جنوب الصحراء تضفي مصداقية على الملاحظة التي تؤكد أن القذافي سعى إلى أن يصبح قوة مهيمنة إقليمية وتحويل إفريقيا جنوب الصحراء إلى منطقة تابعة ليبية. في سياق الحرب الباردة والمعركة الإقليمية على النفوذ التي ولّدتها، ربما يكون الغرب قد انزعج من سعي القذافي لجعل إفريقيا قارة ليبية تابعة، تحمل مشاعر قوية معادية للغرب شبيهة بمشاعر نظام القذافي الليبي.
إن نجاح ليبيا في الضغط من أجل عزل إسرائيل عن إفريقيا جنوب الصحراء شجع بالفعل القذافي على الشروع في مزيد من التدخلات في المنطقة خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات. أن أكثر الأمثلة وضوحًا على التدخلات الليبية الشبيهة بالهيمنة في إفريقيا جنوب الصحراء كانت في أوغندا وتشاد[89]. في عام 1971، أقنع القذافي الزعيم الأوغندي عيدي أمين بطرد عدة مئات من المستشارين الإسرائيليين، وقام أمين لاحقًا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. كان نجاح ليبيا في أوغندا مقلقًا بالنسبة للغرب لأن أوغندا بعد الاستقلال كانت متحالفة في البداية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (القوة الاستعمارية الأوغندية السابقة) وإسرائيل، ومع ذلك، أقنعت الدبلوماسية الليبية أمين بقطع العلاقات الأوغندية القوية مع هؤلاء الحلفاء[90].
تشاد هي دولة أخرى من دول جنوب الصحراء التي تدخل القذافي فيها سياسياً وعسكرياً لفترة طويلة من الزمن من عام 1973 حتى عام 1987. تمثل التدخل الأولي للقذافي في تشاد في ضم قطاع أوزو المتنازع

[85] Huliaras, A. 2001. “Qadhafi's Comeback: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s”African Affairs, Vol. 100 (398)
[86] Metz, Op. Cit, pp. 222-223.
[87] Solomon, H. and Swart, G., Op. Cit. P. 472.
[88] Joffe, G. and Paoletti, Op. Cit, P. 33.
[89] Siebens, J. and Case, B., Op. Cit., p. 10.
[90] Solomon, H. and Swart, G., Op. Cit, p.472

عليه في ذلك الوقت في عام 1973. قطاع أوزو، الذي تبلغ مساحته 97 كيلومترًا مربعًا من الأراضي التي تحتوي على اليورانيوم، كان جزء من ولاية "فزان" الليبية عندما كانت منطقة منفصلة تابعة للإمبراطورية العثمانية. بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918، وانهيارها اللاحق، ضمت فرنسا (القوة الاستعمارية آنذاك في تشاد) قطاع أوزو ودمجه في تشاد التي احتلتها فرنسا. بعد استقلالها عن فرنسا في أغسطس 1960، واصلت تشاد سيطرتها على قطاع أوزو، على الرغم من المحاولات الدبلوماسية الليبية بعد الاستقلال لاستعادة الإقليم ودمجه في إقليم "فزان". تحت قيادة القذافي، غزت ليبيا عسكريا قطاع أوزو وضمته إليها في عام 1973، بحجة أنها كانت تستعيد أراضي تابعة في الأصل لفزان. ومع ذلك، بالنظر إلى التدخل الليبي السابق في أوغندا، اعتبر الغرب ضم ليبيا لقطاع أوزو خطوة عدوانية أخرى نحو تحقيق طموح القذافي في تحويل إفريقيا إلى منطقة نفوذ سياسي واقتصادي تهيمن عليها ليبيا[91].

من الملاحظ أن التدخلات العسكرية الليبية في تشاد كانت في الواقع تنفيذًا لهدف السياسة الخارجية للقذافي المتمثل في استخدام القوة العسكرية لتثبيت أنظمة ليبية بالوكالة في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. إن تحقيق دول تابعة ليبية عبر أفريقيا جنوب الصحراء كان من شأنه أن يدفع بليبيا إلى موقع التفوق الإقليمي في إفريقيا. بالنظر إلى حقيقة أن إفريقيا كانت ساحة معركة رئيسية في الحرب الباردة، مع سعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لتأمين السيطرة على القارة، فإن ليبيا كانت ستغتصب القوتين العظميين في القارة. سوف يؤدي التفوق في إفريقيا بدوره إلى تحويل ليبيا إلى قوة عظمى عالمية في حد ذاتها. وهذا بدوره من شأنه أن يخل بتوازن القوة في فترة الحرب الباردة، ويحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب مع ثلاثة أقطاب للقوة - الولايات المتحدة وكتلتها الغربية الرأسمالية والديمقراطية، والاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية الشيوعية، وليبيا وكتلتها الاشتراكية الأفريقية.

لم يردعه الفشل في تحويل إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط إلى مناطق جيوسياسية ليبية بالوكالة، لذا لجأ القذافي إلى رعاية الجماعات الإرهابية التي رأى أنها تقاتل الأنظمة الغربية والأنظمة الموالية للغرب في جميع أنحاء العالم. كان دعم هذه الجماعات الإرهابية بمثابة استراتيجية واقعية هجومية تهدف إلى زعزعة استقرار واستنزاف الموارد الاقتصادية للحكومات الغربية وحلفائها، وبالتالي الحد من قوتهم ونشاطهم وتدخلهم في أجزاء أخرى من العالم.

### 2-4السياسة الخارجية الليبية الراعية للإرهاب

كانت رعاية الجماعات الإرهابية الدولية التي تقاتل ضد الحكومات والأنظمة الغربية المتحالفة مع الغرب استراتيجية أخرى استخدمها القذافي لمحاولة زعزعة استقرار هذه الحكومات وتقويضها وإضعافها. برر القذافي دعمه للجماعات الإرهابية الدولية بتصنيف هذه السياسة على أنها جهاد أو حرب مقدسة، فالجهاد، أو الحرب المقدسة، هي الأداة التي اختارها القذافي لتحقيق العدالة الاجتماعية داخل ليبيا وخارجها. تشير العدالة الاجتماعية إلى إنهاء الهيمنة الإمبريالية الغربية على أفريقيا والشرق الأوسط وبقية دول الجنوب. مع استمرار حكم القذافي في السبعينيات والثمانينيات، كان الهدف الرئيسي للجهاد هو محاربة الإمبريالية. تماشيًا مع التزامه بالجهاد (الحرب المقدسة) ضد أعدائه (الغرب بالدرجة الأولى)، أنشأ القذافي مراكز تدريب حرب العصابات في ليبيا، ودعم ما يسمى بحركات التحرير (الجماعات الإرهابية) من كاليدونيا الجديدة (أرض فرنسية في الجنوب) من المحيط الهادئ) إلى أيرلندا الشمالية (مقاطعة تابعة لبريطانيا العظمى). وباستثناء مجموعات الأقلية الإسلامية المسلحة، فإن دعم القذافي لمعظم هذه الجماعات ليس مسألة عقيدة أو مصلحة وطنية؛ لكنه يعتبر هذا الدعم مجرد وسيلة أخرى لضرب الإمبريالية[92]. استغل القذافي دعمه لهذه الجماعات لأغراض سياسية، واستخدمه كأداة لزعزعة استقرار الحكومات الغربية

[91] Encyclopaedia of Nations. 2017. Libya History. http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Libya-HISTORY.html

[92] St. John, R.B., 1986. “Terrorism and Libyan Foreign Policy, 1981-1986” The World Today,Vol. 42 (7).

وتقويضها وإضعافها، وإجبارها على التعامل مع قضايا الأمن الداخلي التي يسببها الإرهاب. إن رعاية القذافي للإرهاب هي قرار آخر في السياسة الخارجية وضعه في مسار تصادمي مع الغرب.
بالنظر إلى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم حلفائها الأوروبيين الغربيين يتمتعون بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع إسرائيل، يمكن للمرء أن يجادل بأن دعم القذافي السياسي والمالي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية جعله ونظامه الليبي عدوًا للغرب وإسرائيل.. لقد أظهر التاريخ مرارًا وتكرارًا أن نظام التحالفات هو أفضل وصف لهذه النسخة المعدلة من القول المأثور الواقعي: "عدو صديقي هو عدوي". من منظور الواقعية، فإن دعم ليبيا القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية، جعل ليبيا عدوًا للولايات المتحدة (وربما الغرب)، بشكل افتراضي بسبب إملاءات نظام التحالف. وبالتالي، فإن الدعم الليبي لمنظمة التحرير الفلسطينية هو قرار آخر في السياسة الخارجية رسخ ازدراء أمريكا (وربما الغرب) لنظام القذافي.
لعب هذا الدعم للإرهاب دورًا في قرار الغرب المحسوب بإطلاق تدخل من شأنه أن أسهم في الإطاحة بنظام القذافي في أغسطس 2011.
الدعم العسكري والمالي الليبي لمجموعة إرهابية راديكالية أخرى، الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، هو موقف آخر في السياسة الخارجية زرع بذور كره الغرب لنظام القذافي. كان الجيش الجمهوري الأيرلندي جماعة إرهابية مقرها أيرلندا الشمالية تأسست في عام 1969، وكانت مهمتها إنهاء الحكم البريطاني في أيرلندا الشمالية، وبالتالي تأسيس دولة اشتراكية إيرلندية مستقلة. وثمة هدف إيرلندي آخر للجيش الجمهوري الأيرلندي وهو دمج أيرلندا الشمالية مع جمهورية أيرلندا المستقلة، لتشكيل جمهورية إيرلندية اشتراكية موحدة. كانت هاتان المهمتان السياسيتان بمثابة الدافع الذي غذى الكفاح المسلح للجيش الجمهوري الإيرلندي من أجل استقلال أيرلندا الشمالية عن بريطانيا[93].
في 5 أبريل 1986، ارتبطت ليبيا بهجوم إرهابي متعمد بالقنابل على ملهى ليلي في غرب برلين، عاصمة ألمانيا الغربية - دولة عضو في الناتو. اشتهر ملهى برلين الغربية الليلي بشعبية بين الجنود الأمريكيين. وأسفر الهجوم بالقنابل على ملهى ليلي في برلين الغربية عن مقتل ثلاثة اشخاص واصابة 230. وكان اثنان من القتلى و79 من المصابين في الهجوم من الجنود الأمريكيين. ردًا على هذا الاستهداف الواضح للجنود الأمريكيين، أمرت إدارة ريجان بشن غارات جوية على منشآت عسكرية في بنغازي وطرابلس في 15 أبريل 1986، مما أدى إلى مقتل ما يقرب من 30 ليبيًا، بما في ذلك ابنة القذافي بالتبني [94].
على الرغم من العمل العسكري للولايات المتحدة ضد ليبيا في عام 1986، استمر القذافي في رعاية هجومه الإرهابي الأكثر شهرة وفتكا بعد ذلك بعامين. في 21 ديسمبر 1988، تورط نظام القذافي في تفجير رحلة الخطوط الجوية الأمريكية رقم 103 أثناء تحليقها فوق لوكربي، اسكتلندا. أسفر قصف الطائرة الأمريكية عن مقتل 243 راكبًا و 16 من أفراد الطاقم و 11 من سكان لوكربي، مما يعني مقتل 270 شخصًا. ومن بين 270 حالة وفاة، كان 189 مواطنًا أمريكيًا و 43 مواطنًا بريطانيًا. كان هذا الهجوم الإرهابي الأكثر دموية ضد الولايات المتحدة حتى هجمات القاعدة في نيويورك، وعلى البنتاغون، في 11 سبتمبر 2001. في أغسطس 2003، اعترفت ليبيا بمسؤوليتها عن تفجير الطائرة الأمريكية، وذلك في رسالة أُرسلت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[95]. يمكن اعتبار العمل الإرهابي ضد شركة الطيران الأمريكية بمثابة ضربة أخرى للقذافي ضد أمريكا، والتي سعى من خلالها الزعيم الليبي السابق لتكرار الرسالة التي مفادها أن الولايات المتحدة وبريطانيا والتحالف الغربي ليس سدً منيعًا، وأن ليبيا ستستمر في تحدي هيمنة الكتلة الغربية.
قام القذافي بهجومًا إرهابيًا آخر في عام 1989 ضد فرنسا. في سبتمبر 1989، انفجرت طائرة ركاب فرنسية فوق الصحراء الكبرى - على بعد حوالي 450 كيلومترًا شرق أغاديز في النيجر. وقد لقى جميع

[93] Cowell-Meyers, K. and Arthur, P. 2017. The Irish Republican Army. www.britannica.com/topic/Irish-Republican-Army

[94] Encyclopaedia of Nations, Op. Cit.

[95] Carrell, S. 2015. Two Libyans identified as Lockerbie bombing suspects. https://www.theguardian.com/uk-news/2015/oct/15/lockerbie-bombing-two-libyans- suspects-pan-am-103

الركاب (156 راكبا) و 14 من أفراد الطاقم حتفهم. أسفر تحقيق أجرته منظمة الطيران المدني الدولي عن تقرير أعلن أن انفجار طائرة ركاب فرنسية رقم 772 كان هجومًا إرهابيًا. بناءً على هذا التقرير، أصدرت محكمة في باريس أمرًا باعتقال ثلاثة مواطنين ليبيين يُشتبه في تورطهم في تفجير الطائرة وهم: عبد الله السنوسي (ابن شقيق القذافي ونائب رئيس وكالة المخابرات الليبية)؛ موسى كوسا (نائب وزير الخارجية الليبي في ذلك الوقت)؛ وعبد الله سالم زادما، مسؤول رئيسي آخر في وكالة المخابرات الليبية[96].
الهجوم على الخطوط الجوية الفرنسية هو مثال آخر على الواقعية الهجومية، حيث سعى القذافي إلى زعزعة استقرار وإضعاف معنويات فرنسا وحلفائها الغربيين، وفي الوقت نفسه دعم قدرة الضربة الليبية على أنها لا حدود لها ولا يمكن التنبؤ بها وعالمية ولا يمكن تجنبها. بالنسبة للقذافي، كانت رعاية الجماعات الإرهابية الدولية وسيلة رئيسية لتفكيك لمكانة الغرب باعتباره قائد لباقي جميع الدول في النظام الدولي.
وبناءً عليه، عندما اندلعت انتفاضة مشروعة ضد نظام القذافي في ليبيا، أعطت الغرب فرصة للإطاحة بالقذافي، وهي فرصة ذهبية لم تتاح للغرب من قبل للتخلص من النظام الذي صمم على تآكل الهيمنة السياسية والاقتصادية والأيديولوجية للغرب بأي ثمن. ومن المعقول أيضًا أن ينظر الغرب إلى الانتفاضات المحلية في ليبيا كفرصة لتصدير الديمقراطية إلى جزء آخر من العالم العربي لم يتم التعبير فيه عن هذا النموذج الغربي بعد. بسبب المواقف المذكورة أعلاه، يمكن أن نجادل بأن تدخل الناتو عام 2011 في ليبيا يمكن اعتباره حربًا دوليةً سريةً تشنها دول الناتو للإطاحة بالعدو القديم للغرب، القذافي.

**خاتمة**

تناولت هذه الدراسة بالتحليل تدخل الناتو في ليبيا من منظور مدرستين متناقضتين في العلاقات الدولية وهما المعيارية والواقعية، وذلك لتقديم التفسير الأكثر إقناعًا فيما يتعلق بما إذا كان تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 كان تدخلاً معياريًا، وفقً للنظرية المعيارية ومبدأ مسؤولية الحماية، تم الاضطلاع به لحماية المدنيين، أو ما إذا كانت حربًا دولية شنها الغرب (من خلال الناتو) بهدف الإطاحة بنظام القذافي الذي انتهج سياسات خارجية وضعت ليبيا في مسار تصادمي مع الغرب.
كان الخيار العسكري له الأولوية على حساب الحل السياسي التي سعى الاتحاد الأفريقي ودول أخرى إلى التوصل إليه، لكن دول الحلف وقفت ضد هذه المساعي. لم تكن النية الصحيحة للتدخل حماية المدنيين، حيث اتخذ الناتو إجراءات غير متوافقة مع حماية المدنيين، ودعم حلفاءه المتمردين الذين رفضوا المسار السلمي، وكانوا مسؤولين عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وقام الناتو بدعم هجوم المتمردين على طرابلس، وقصف التليفزيون الليبي، ومحاولة اغتيال القذافي بطائرة بدون طيار، تلك الأمور التي تعارضت مع منطق حماية المدنيين وفقًا لمبدأ مسؤولية الحماية. وبناءً عليه، خلصت الدراسة إلى أن تدخل الناتو في ليبيا كان يهدف إلى الإطاحة بنظام القذافي وليس حماية المدنيين، الأمر الذي يثبت صحة فرضية الدراسة.

## References


1. -Al Jazeera. 2011. Battle for Libya: Key moments, available at: http://www.aljazeera.com/indepth/spotlight/libya/2011/10/20111020104244706760.html
2. -Alan J. Kuperman. NATO's Intervention in Libya: A Humanitarian Success? In Libya, the Responsibility to Protect and the Future of Humanitarian Intervention (pp. 191-221). Palgrave Macmillan, London. 2013. p. 197.
3. Annan, K. 1999. Secretary-General Annual Report to General Assembly. https://www.un.org/press/en/1999/19990920.sgsm7136.html


[96] Ganor, B. 1998. Libya and Terrorism. International Institute for Counter-Terrorism,Herzliya.

4. Bakan, Z.A. 2014. Normative Theory in IR: Frost's Constitutive Approach https://www.academia.edu/1188072/NORMATIVE_THEORY_IN_IR_FROST_
5. Brown, C. 1992. International Relations Theory: New Normative Approaches. HarvesterWheatsheaf Publications, Hertfordshire
6. Brown, C. and Ainley, K., 2005. Understanding International Relations. Palgrave Macmillan, Basingstoke.
7. Carrell, S. 2015. Two Libyans identified as Lockerbie bombing suspects. https://www.theguardian.com/uk-news/2015/oct/15/lockerbie-bombing-two-libyans- suspects-pan-am-103
8. Christo Odeyemi. R2P intervention, BRICS countries, and the no-fly zone measure in Libya. Cogent Social Sciences, 2(1). 2016. p.9.
9. Christopher Zambakari. "The misguided and mismanaged intervention in Libya: Consequences for peace." African Security Review 25, no. 1 (2016): 48.
10. Cowell-Meyers, K. and Arthur, P. 2017. The Irish Republican Army. www.britannica.com/topic/Irish-Republican-Army
11. Daddow, O. 2009. International Relations Theory. Sage Publications, London, pp. 82-83.
12. Dal, E.P., 2015. "A normative approach to contemporary Turkish foreign policy: The cosmopolitanism-communitarianism divide" Canada's Journal of Global Policy Analysis, Vol. 70, No. 3, p. 423
13. Donnelly, J. 2009. "Realism", in Burchill, S., Devetak, R., Linklater, A. and Donnelly, J. (eds.), Theories of International Relations: Fourth Edition. Palgrave Macmillan, New York, p. 37.
14. Encyclopaedia of Nations. 2017. Libya History. http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Libya-HISTORY.html
15. Eric Schmitt and Steven Lee Myers, "Surveillance and Coordination with NATO aided Rebels", New York Times, available at: http://www.nytimes.com/2011/08/22/world/africa/22nato.html.
16. Frost, M. 1996. Ethics in International Relations: A Constitutive Theory. Cambridge University Press, Cambridge.
17. Ganor, B. 1998. Libya and Terrorism. International Institute for Counter-Terrorism, Herzliya.
18. Heinz Gärtner, "The Responsibility to Protect (R2P) and Libya." Australian Institute for International Affairs 1090, no. 7 (2011). p.111
19. Heywood, A. 2011. Global Politics. Palgrave Macmillan, Basingstoke, p. 58.
20. House of Commons 2016. P.15. findings of UK foreign affairs committee of House of Commons underscored that Gaddafi regime had retaken towns from the rebels without attacking civilians in early February 2011.
21. Huliaras, A. 2001. "Qadhafi's Comeback: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s" African Affairs, Vol. 100 (398)
22. Human Rights Council. 2012. Report of the International Commission of Inquiry on Libya. United Nations Publications, New York.
23. Institute for National Security and Counterterrorism, 2012. Libya in Conflict: Mapping the Libyan Armed Conflict. Syracuse University, New York.
24. -International Crisis Group, 2011. Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya. Middle East/North Africa Report, (107). p.4, available at: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/107-popular-protest-in-north-africa-and-the-middle-east-v-making- sense-of-libya.pdf
25. Jackson, R. and Sorensen, G. 1999. Introduction to International Relations: Theories and Approaches. Oxford University Press, Oxford.

26. Joffe, G. and Paoletti, E. 2010. Libya's Foreign Policy: Drivers and Objectives. The German Marshall Fund of the United States, Washington, D.C, p. 32.
27. -Martinez, L. 2010. Libya. CQ Press, Washington, D.C.
28. Kegley, C. and Blanton, S. 2014. World Politics: Trend and Transformation. Wadsworth, Belmont, p. 26.
29. Lawson, S. 2003. International Relations. Polity Press, Cambridge, p.48.
30. Marwan Hameed. "Responsibility to Protect: The Use and The Abuse." (2014). CUNY Academic Works. p.44. available at: https://academicworks.cuny.edu/cc_etds_theses/544/.
31. Metz, H.C. 1987. Libya: A country study. Library of Congress, Washington, D.C, p. 52.
32. Micah Zenko. The Big Lie About the Libyan War. Foreign Policy. March 22, 2016. Viewed February 17, 2019. at: https://foreignpolicy.com/2016/03/22/libya-and-the-myth-of-humanitarian-intervention/
33. Michael W Doyle. "The politics of global humanitarianism: The responsibility to protect before and after Libya." International Politics 53, no. 1 (2016):23.
34. Michael W.Kometer and Stephen E. Wright. Winning in Libya: By Design or Default? Institut français des relations internationales, 2013. P.26.
35. Neethling, T. 2004. The development of normative theory in International Relations: some practical implications for norm-based and value-based scholarly inquiry., available at: http://www.koersjournal.org.za/index_php/koers/article/download/295/261
36. Nye, J.S. 2014. Understanding Global Conflict and Cooperation: Introduction to Theory and History. Pearson, Essex.
37. Oxford University. 2015. Review of International Relations Theories. http://global.oup.com/uk/orc/politics/ir_theory/dunne4e/student/revision/ch13/
38. Pick, O. and Critchley, J. 1974. Collective Security. Macmillan, Basingstoke.
39. Shimko, K.L., 1992. "Realism, Neorealism and American Liberalism" The Review of Politics, Vol. 54, No. 2, p.286
40. -Siebens, J. and Case, B., 2012. The Libyan Civil War: Context and Consequences. THINK International and Human Security Centre, London, p. 7.
41. Simon Adams. Libya and the Responsibility to Protect. Global Centre for the Responsibility to Protect, 2012.
42. Smits, R., et al., 2013. Revolution and its discontents: state, factions and violence in the new Libya. Netherlands Institute of International Relations, The Hague, p. 490.
43. Solomon, H. and Swart, G. 2005. "Libya's Foreign Policy in Flux" African Affairs, Vol.104 (416), p. 471.
44. St. John, R.B., 1986. "Terrorism and Libyan Foreign Policy, 1981-1986" The World Today, Vol. 42 (7).
45. State University of New York. 2009. The Morality of Intervention in International Theory. State University of New York Press, Albany, p. 1.
46. -Sydney Morning Herald. 2011. Fourteen hurt in Libya clashes. http://www.smh.com.au/breaking-news-world/fourteen-hurt-in-libya-clashes-20110216- 1aw85.html
47. Syracuse University. 2012. Libya in Conflict: Mapping the Libyan Armed Conflict. Syracuse University Press, New York.

48. The Washington Times, Hillary Clinton's 'WMD moment: US intelligence saw false narrative in Libya',29January2015, available at: https://www.washingtontimes.com/news/2015/jan/29/hillary-clinton-libya-war-genocide-narrative-rejec/
49. UN General Assembly. Human Rights Council: Report of the International Commission of Inquiry to investigate all alleged violations of international human rights law in the Libya. UN Doc. A/HRC/19/68, 2012, available at: pp.196-197, http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/A.HRC.19.68.pdf
50. United Nations, Security Council, Resolution 1973 (2011). S/RES/1973 (17 March 2011). viewed 5th of January 2019 at: https://undocs.org/S/RES/1973(2011).
51. United Nations. 2014. The Responsibility to Protect. http://www.un.org/en/preventgenocide/rwanda/pdf/Backgrounder%20R2P%202014.pdf
52. Van Genugten, Saskia M. Italian and British relations with Libya pride and privileges 1911–2011. The Johns Hopkins University, 2012.p.348.
53. Viotti, P.R. and Kauppi, M.V., 1987. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. Macmillan Publishing Company, New York.
54. Wohlforth, W.C., 2012. "Realism and foreign policy", in Smith S, Hadfield, A. and Dunne, T (eds.), Foreign Policy: Theories, Actors and Cases. Oxford University Press, Oxford